OPENACCESS
Al-Azvā الاضواء
ISSN 1995-7904;E 2415-0444
Volume 38, Issue, 59, 2023
www.aladwajournal.com

الْمَدَارِسُ العَقْلاَنِيَّةُ والعَصْرَانِيَّةُ ومَوْقِفُها مِن السُّنَّة النبويّة: دراسةٌ استقرائيّةٌ نقديّةٌ

The Rational and Modern Schools of Thought and their Viewpoint Regarding the Prophetic *Sunnah:* An Inductive and Critical Study

Syed Abdul Majid Ghouri
Faculty of Quranic and Sunnah Studies,
Islamic Science University of Malaysia (USIM), Malaysia

KEY WORDS

The Prophetic *Sunnah,* Rational Schools of Thought, Modern Schools of Thought, Viewpoint, Inductive and Critical Study.

Date of Publication: 30-06-2023

Abstract

The "Prophetic *Sunnah"* is the second source of Islamic law following the Holy Quran, and it contains sound guidance for Muslims in their private and public lives. So, the astray and those who follow their erroneous aspirations perceive it as the biggest barrier to propagating their misguided ideas among Muslims. That is the reason that they are always skeptical about the *Sunnah* and sow doubts among Muslims in the educated and literate classes in an effort to undermine their faith in the *Sunnah.*The truth about these sects, their tendencies, and these schools must be made known to the public by *Hadith* scholars and specialist researchers. With this in mind, this study examines the emergence of various tendencies and schools of thought as well as their perspective on the *Sunnah* of the Prophet (S.A.W).The researcher employed two methodologies for this study: the inductive approach and the critical approach. The inductive approach has been adopted for collecting academic data on those trends and schools and pursuing their ideas regarding the *Sunnah,* while critical approach has been used to investigate these trends and schools, and to respond them with criticism on their ideas.

المقدّمة:

الحمدُ لله ربِّ العالَمِين، والصَّلاَةُ والسَّلاَمُ على خاتَم الأنبياء وأشرف المرسَلين، وعلى آله البَرَرَة وأصحابه الْخِيَرَة أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّيْن.

أمَّا بعد: فإنَّ "السُّنَّة النبوية" مصدرٌ أصيلٌ من مصادر التشريع الإسلامي يلي القرآنَ الكريمَ، ومَنْبَعٌ ثَرٌّ من أقوال وحِكَمٍ وأفعالٍ وتقريراتِ خاتَمِ النبيِّين محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم، ففيها هَدْيُه القويمُ لِمَن رامَ الاستقامةَ من أُمَّته على الحياة الفاضلة الكريمة في حياته الخاصَّة أو العامَّة؛ لذلك حَثَّ العلماءُ باتِّباعها والتمسُّكِ بها والعَضِّ عليها بالنَّواجِذ لِمَا فيها صلاحيةٌ كاملةٌ لتقويم عِوَجٍ في المسلمين إذا وَقَع في عقيدتهم وعبادتهم وحتى في شؤون حياتِهم الخاصَّة والعامّة؛ لذلك ظَلَّتْ - السُّنَّةُ - أكبَرَ عائقٍ لأصحاب الأهواء والفِرَق الضَّالَّة أمام نشر ضلالاتِهم وبِدَعهم في كلّ زمانٍ ومكانٍ، فذهبوا في النَّيْل منها والتَّآمُرِ عليها كُلَّ مذهبٍ خبيثٍ، فأثاروا فيها وفي حُجّيتها ولُزوم العملِ بها الكثيرَ من الشُّكُوْك والشُّبُهاتِ، كما اتّبعتْ تلك المذاهبَ في هذا العصرِ بعضُ الاتِّجاهات الفِكرية والمدارس العقلانية والعصرانية، واتَّخذت طُرُقاً جديدةً وأساليبَ حديثةً للتشكيك في السُّنَّة النبوية والاستخفافِ منها وإفقادِ ثقةِ المسلمين بها، ونتيجةً لذلك نرى الطَّبقات المتعلِّمة المثقَّفة من المسلمين تتأثَّر بتلك الاتِّجاهات والمدارس وأفكارها الباطلة؛ لعَدَم تعمُّقِها في دراسة الإسلام وشريعته ومَصْدَرَيْه الأساسِيَّيْن: القرآن والسُّنَّة، الأمر الذي جعل تلك الطبقاتِ تُردِّد كُلَّ ما يقول ويكتب أصحابُ تلك الاتِّجاهات والمدارس في الإسلام وشريعته ومصادرها دون تحقيقٍ ورجوعٍ في ذلك إلى علماء الأُمَّة، وبذلك بدأ هدفُ أعداء الإسلام يتحقَّق في إفساد صُورتِه بطَمْس مَعَالِمِه وتشويهِ مَحَاسِنِه وتحريفِ حقائقه، وتشكيكِ المسلمين في دينهم وعقيدتهم، وانتزاعِ الثِّقة من نفوسهم بأئمّة الإسلام وعلمائه. وهنا من واجب العلماء الغَيُوْرين أن يقفوا لتلك الاتِّجاهات والمدارس بالْمِرْصَاد، ويَنهضُوا للرَّدّ على أصحابها. وهذا البحثُ محاولةٌ متواضعةٌ لكَشْف اللِّثام عن وُجُوْه بعض الاتِّجاهات الفكرية الْمُعادِية للإسلام، وكذلك عن بعض المدارس العقلانية والعصرانية التي نشأت وترعرعت بين أَظْهُرِ المسلمين وفي عُقْر ديارهم تأثُّراً بتلك الاتِّجهات، وذلك مع بيانِ مواقف أصحابها من السُّنَّة النبوية المشرَّفة.

أسأل اللهَ تبارك وتعالى: أن يتقبَّل مني هذا الجهدَ الْمُقِلَّ في الدِّفاع عن السُّنَّة النبوية، ويَكتُب له النفع به، إنه وليُّ ذلك والقادِرُ عليه.

المبحث الأوّل: الجُذُوْرُ التاريخيةُ لإنكار السُّنَّة:

إنَّ لظاهِرة "إنكار السُّنَّة" جُذُوْراً عميقةً في التَّاريخ، حيثُ ظهرت بوادرُها في القرن الأوّل الهجري في عهد الصَّحابة رضي الله عنهم، وكانت بدايتُها عند بعضِهم بسبب عدم معرفة قِيمة السُّنَّةِ كمصدرٍ ثانٍ للتشريع، فحاولوا البحث عن كافَّة المسائل في القرآن الكريم وحده دُوْنَ السُّنَّةِ النبوية، كما يتبيَّن ذلك مما يأتي:

روى الحافظُ ابن عبد البَرّ أبو عُمَر يوسف بن عبد الله القُرْطُبِيّ (ت463هـ) بسنده عن الصَّحابي الجليل عِمْران بن حُصَين (ت52هـ) - رضي الله عنه - أنَّ رَجُلاً أتاه فسأله عن شيءٍ، فحدَّثه، فقال الرجل: حَدِّثُوا عن كتاب الله ولا تُحَدِّثُوا عن غيره. فقال عِمْران رضي الله عنه: "إنّكَ امْرُؤٌ أحمَقُ! أتجد في كتاب اللهِ الظُّهْرَ أربعاً لا تُجهَر فيها بالقِراءة؟". ثم عَدَّد عليه الصَّلاَةَ والزَّكَاةَ ونحوَ هذا، ثم قال: "أتجد هذا في كتاب الله مُفَسَّراً؟، إنَّ كتاب اللهِ أَبْهَمَ هذا، وإنَّ السُّنَّةَ تُفسِّر ذلك"[1].

وقال التَّابِعِيُّ الجليل الحسن بن يَسَارٍ البَصْرِيّ (ت110هـ): "بينما عِمْران بن حُصَين يُحدِّث عن سُنَّة نبيِّنا صلَّى الله عليه وسلَّم إذْ قال له رَجُلٌ: يا أبا نُجَيْد! حَدِّثْنا بالقرآن. فقال له عِمْران: "أنتَ وأصحابُك

يَقرؤون القرآنَ، أكنتَ مُحَدِّثي عن الصَّلاَة وما فيها وحُدودها؟، أكنتَ مُحَدِّثي عن الزَّكَاة في الذَّهَب والإبِل والبَقَر وأصناف المال؟ ولكن قد شهدتُ وغِبْتَ أنت". ثم قال: "فَرَض علينا رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم في الزَّكَاة كذا وكذا". وقال الرَّجُلُ: أَحْيَيْتَني أَحْيَاكَ اللهُ. قال الحسَنُ البَصْرِيُّ: "فما ماتَ ذلك الرَّجُلُ حتى صارَ من فقهاء المسلمين"[2].

وقد وَقَع مِثْلُ ذلك للتابعيّ أُمَيَّة بن عبد الله بن خالد الأُمَوِيّ (ت87هـ)، الذي قال لعبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما: "إنّا نجد صلاةَ الْحَضَرِ وصلاةَ الخوفِ في القرآن، ولا نجد صلاةَ السَّفَرِ في القرآن؟" فقال ابنُ عُمَر: "يا ابن أخي! إنَّ الله بعث إلينا محمَّداً صلَّى الله عليه وسلَّم ولا نعلم شيئاً، فإنا نفعل كما رأينا محمَّداً صلَّى الله عليه وسلَّم يفعل"[3].

ثم ازدادَ بتَقادُم الزَّمانِ عددُ الذين كانوا يبحثون مَشَاكِلَهم في ضوء القرآن وحده دُوْنَ السُّنَّةِ، حتى قال الإمامُ أَيُّوْب بن أبي تَمِيْمَة السِّخْتِيَانِيّ (ت131هـ): "إذا حدّثتَ الرَّجُلَ بالسُّنَّة فقال: دَعْنا مِن هذا، وحَدِّثْنا من القرآن؛ فاعْلَمْ أنه ضَالٌّ مُضِلٌّ"[4].

ولكن الذين أشرنا إليهم آنفاً فهم لم يكونوا يُمثِّلون فِرقةً ما أو اتّجاهاً جماعياً، بل رُبَّما كانت هذه حالاتٌ فرديةٌ مِن الذين لم ينتبهوا لقِيمة "السُّنَّةِ" التشريعية، فزاد عددُهم بمُرور الأيام، وكانوا على الأَغْلَب في بلاد العِراق؛ لأنَّ عِمْران بن حُصَين وأَيُّوْب السِّخْتِيَانِيّ كانا من البَصْرَة، وكذلك الذين ذَكَرهم الإمامُ محمَّد بن إدريس الشَّافعيّ (ت204هـ) من مُنكِري حُجِّيةِ السُّنَّة في كتابه "اختلاف الحديث" فكان أغلَبُهم من البَصْرَة[5]، لذلك يمكن القولُ: إنَّ هذا الاتّجاه في القرن الأول وَجَد مجالاً في العِراق فقط دُوْنَ غيرها من البلاد الإسلامية[6].

ثم تطوَّرت الأمورُ مع مُرور الأيام لَمّا نجح أعداءُ الإسلام من اليهود والفُرْسِ في تشتيت شَمْلِ الأُمَّة وتفريقِ جمعِها؛ فنشأ هناك العديدُ من الفِرَق والطَّوائف التي ذهبت إلى إنكار بعض جوانب السُّنَّةِ اتّباعاً لهواها، أو اختارت لتصحيح الحديث وتضعيفه قواعدَ لا تتّفق مع أصول المحدِّثين من أهل السُّنَّة والجماعة، ومِن أبرَزِ تلك الفِرَقِ: "الشِّيْعَة"، و"الْخَوَارج"، و"الْمُعْتَزِلَة"[7].

المبحث الثَّاني: الاتّجاهاتُ الفِكريةُ المعاصرةُ وموقفُها من السُّنّة النبوية:

كما أسلفتُ في المبحث السَّابق أنَّ فتنة إنكار السُّنَّةِ كانت قد انتهت مع مُرور الأيام وتَعاقُبِ الأزمان، وعُفِيَ عنه الدهر، وصار أكثرُها في ذِمَّة التاريخ، لكن مع ذلك فإنَّ هذه الفتنةَ قد نهضت من جديدٍ في أوائل القرن الرابع عشر الهجري، في صورة فِرَقٍ واتِّجاهاتٍ مختلفةٍ، وكان هدفُ معظمِها: هدمَ السُّنَّةِ، والتشكيكَ في حُجِّيتها، وإفقادَ ثقةِ المسلمين بها.

وفي هذا المبحث أتناوَل تعريفَ بعضِ أشهر وأبرز الفِرَقِ والاتّجاهاتِ التي ذهبت في هذا العصر إلى إنكار السُّنَّةِ (جُزئياً كان أم كُلّياً)، والتشكيكِ في حُجّيتها، والاستخفافِ منها.

المطلب الأوّل: "الْمُسْتَشْرِقُوْنَ" وموقفُهم من السُّنَّة:

(أ) تعريفُ "الْمُسْتَشْرِقِيْنَ":

"المستشرقون" هم مجموعةٌ من علماء الغرب الذين اعتنوا بدراسة الإسلام واللغة العربية، ولغاتِ الشَّرق، وأديانِه، وآدابِه، وغيرِ ذلك من الأمور التي تَتَّصِلُ بالشَّرْق وأهلِه وعاداتِهم وأعرافِهم وتقاليدِهم.

وأكثرُهم من القَسَاوِسَة المنتظمين في السِّلْك الكَنَسِيّ، فهم بمقتضى مِهْنَتِهم أصحابُ مهمّاتٍ تبشيريةٍ

بحتةٍ.

ومنهم آخرون مُوظَّفون ببلدانهم، في الدوائر السياسية، والإدارية المختصَّة بشؤون الاستعمار، بصِفَة باحثين، أو مستشارين، أو نحو ذلك[8].

وفي بدايةِ ظُهورهم كان اهتمامُهم مُنْصَبّاً على الدراسات التاريخية واللُّغَوية والأدبية، وقد قاموا بتحقيق عددٍ من كتب التُّراث في هذا المجال، وكان لبعضِهم فضلٌ لا يُنكَر في فهرسة بعض الكتب، وجمعِ العديد من المخطوطات النادرة.

(ب) موقفُ "الْمُسْتَشْرِقِيْنَ" من السُّنَّة:

لم يهتمّ المستشرقون بالدراسات المتعلِّقة بالحديث والسُّنَّةِ إلاَّ في وقتٍ متأخّرٍ، بعد أنْ أدركوا جيّداً أنهم لا يستطيعون تشكيكَ المسلمين بكتابهم المقدَّس والمصدرِ الأوّل لدِيْنهم وشريعتِهم، الذي هو "القرآنُ الكريمُ"؛ فاتَّجهوا إلى التَّشكيك بالمصدر الثَّاني الذي هو "السُّنَّةُ النبويةُ"، وحاولوا في ذلك كُلَّ الْمُحاوَلةِ في تشويه صُورتِها ولو بالافتراء عليها؛ لأنَّها ترتبط بالقرآن في تفسير آياتِه، وتفصيلِ مُجمَلِه، وتخصيصِ عامِّه، وتقييدِ مُطلَقِه، ولأنَّ الأحكام الفقهية بُنِيَتْ على السُّنَّة أكثر مِمّا بُنِيَتْ على القرآن بعد ذلك. فكان في زعم المستشرقين أنَّ المسلمين إذا شَكّوا بسُنّة نبيّهم؛ فلا يبقى من الإسلام شيءٌ، وهذا سوف يمهّد لهم الطريقَ لهدم هذا الدِّيْنِ![9].

ومِن هنا بدأ المستشرقون الطَّعْنَ والتشويهَ والتشكيكَ في السُّنَّة النبوية؛ ليَتَسَنَّى لهم بعد ذلك التَّلاَعُبُ بالقرآن الكريم، وتأويلُه بما يحلو لهم وحسبما تُوسوِس لهم نفوسهم[10]. فقاموا بحملةٍ شَعْواء وهُجومٍ شَرِسٍ على السُّنَّة ودواوينِها، وهاجموا على حَمَلتِها من الصَّحَابة والتَّابِعين - رضي الله عنهم - والمحدِّثين والْحُفَّاظِ رحمهم اللهُ تعالى، فشَكَّكُوا في صِحَّتِها، وفي عدالةِ الحامِلين لها، ونفثوا السُّمُوْمَ والدَّسَائِسَ الكثيرةَ، فَادَّعُوا أنَّ السُّنَّة تُناقِض القرآنَ، وأنَّ الأحاديث النبوية يُناقِض بعضُها بعضاً...، وكلُّ ذلك بدعوى التجرُّد والموضوعية، والعِلْم والتحقيق، وكان غرضُهم من ذلك إفقادُ المسلمين الثقةَ في السُّنَّة النبوية، فأثاروا فيها العديدَ من الشُّبُهَاتِ بين الفَيْنَة والأخرى، والتي أَذكُرها فيما يأتي مع الرَّدِّ على كُلٍّ منها:

الشُّبْهَة الأولى:

أنَّ القِسْمَ الأكبرَ مِن الحديث ليس إلاَّ نتيجة للتطوُّر الدِّينيّ والسِّياسيّ والاجتماعيّ في القرنَيْن الأوَّل والثَّاني الهجريَّين. وأنَّ الشريعة الإسلامية لم تتطوَّر، ولم تُرتَّب وتُكتَب إلاَّ بعد ما أَلَّف الإمامُ مالِكُ بن أنسٍ (ت179هـ) كتابَه المسمَّى بـ"الْمُوَطَّأ" عام 796م؛ لأنَّ صاحب "الْمُوَطَّأ" - حسب زعمِهم -كان يقبل بعضَ الأحاديث، ويرفض بعضَها الآخَر، جاعِلاً من عقله وذكائه معياراً لرَدِّ وقبولِ الأحاديث التي كانت سائدةً في عصر محمَّدٍ، وعصورِ الصَّحابة، ومَن جاء بعدهم مِن التَّابِعين[11].

الرَّدُّ على هذه الشُّبْهَةِ:

هذا ما ذهب إليه المستشرقون هو الدَّعوى فارغةٌ لا تَمُتُّ للواقع بصِلَةٍ، ويكذِّبها القرآنُ الكريمُ، الذي نَصَّ على اكتمال الدِّيْن وتمامِه قبل وفاة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِيْ وَرَضِيْتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيْناً﴾[المائدة: ٣]؛ وهذه الآيةُ من أَواخِر ما نَزَل على النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فهو لم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلاَّ وقد وَضَع الأُسُسَ الكامِلةَ لبُنْيان الإسلام الشَّامخ بما أنزل اللهُ عليه في كتابه، وبما سَنَّه - عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ - من سُنَنٍ وشرائع وقوانين شاملةً وافيةً، حتى قال

قبل وفاته: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاء، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لاَ يَزِيْغُ عَنْهَا بَعْدِي إلاَّ هَالِكٌ»[12]، وقال: «إنِّيْ قَدْ تَرَكْتُ فِيْكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوْا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّتِيْ»[13]، وذلك صريحٌ في كمال الإسلام وتمامِه، فما تُوفِّي الرسولُ صلَّى الله عليه وسلَّم إلاَّ والإسلامُ ناضجٌ كاملٌ.

الشُّبْهَة الثَّانية:

أنَّ الأحاديث الموضوعة ليست من صُنْع المتأخِّرين؛ بل شارَكَ في الوَضْعِ الصَّحَابةُ وأتباعُهم.

الرَّدُّ على هذه الشُّبْهَةِ:

هذه شبهةٌ تافهةٌ، يسعى هؤلاء الأعداءُ من خلالها إلى تشكيك جَهَلَةِ المسلمين وعوامهم في الصَّحَابة رضي الله عنهم، ومَن نَظَر في سِيَرهم أدرك فَضْلَهم وبَذْلَهم التضحياتِ العظيمةَ بالنَّفس والمالِ والولدِ في نُصْرَة الدِّيْن ونشرِه، وخوفَهم الشَّديدَ من الوُقوع في الخطأ في رواية الحديثِ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وقد عُرِفَ بعضُهم بشِدّة التثبُّت وبالغِ الحَيْطَة في الرِّواية عنه صلَّى الله عليه وسلَّم، حتى أنهم لم يكونوا يَرْوُوْنَ حديثاً سمعوه مَرَّةً أو مَرَّتَيْن فقط، بل أكثر مِن ذلك، ومن هؤلاء: أبو أُمَامَة الباهِليّ رضي الله عنه، فقد حدَّث حديثاً ثم سُئِلَ إنْ كان سمعه من النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم فقال: "لو لم أسمعه إلاَّ مَرَّةً أو مَرَّتَيْن أو ثلاثاً حتى عَدَّ سبعاً ما حَدَّثْتُكُمُوْه"[14]. وكان - رضي الله عنه - يُطالِب محدِّثيه أن ينقلوا ما سمعه على أصَحِّ وأحسن وَجْهٍ ويقول لهم: "إنَّ هذا المجلس من بلاغ الله إيّاكم، وإنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قد بلَّغ ما أُرْسِلَ به، وأنتم فبَلِّغُوْا عنّا أحسنَ ما تسمعون"، وفي روايةٍ: "كان يحدِّثهم حديثاً كثيراً عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فإذا سكت قال: "اعْقِلُوا، بَلِّغُوا عنّا كما بُلِّغْتُم"[15]. وهذا يَدُلُّ على أنه - رضي الله عنه - كان متشدِّداً في إيراد الحديث بحروفه لا بألفاظه.

وكان بعضُ الصَّحابة يَرْوُوْنَ الحديثَ بالمعنى أيضاً، ومنهم: الصَّحابي الجليل أبو الدَّرْدَاء رضي الله عنه، فكان إذا حدَّث بالحديث عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: "اللَّهُمَّ! إنْ لا هكذا، وإلاَّ فكَشَكْلِه"[16]. كما كان- رضي الله عنه - يقتدي بالنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم في التحديث، فعن أُمّ الدَّرْدَاء، قالت: كان أبو الدَّرْدَاء لا يُحدِّث بحديثٍ إلاَّ تبسَّم، فقلتُ: إنِّي أخاف أن يُحَمِّقك النَّاسُ. فقال: "كان رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم لا يُحدِّث بحديثٍ إلاَّ تبسَّم"[17].

وقال عبدُ الله بن الزُّبَيْر الأَسَدِيّ القُرَشِيّ (ت73هـ) لوالده الزُّبَيْر بن العَوَّام رضي الله عنهما: "ما لي لا أراكَ تُحدِّث عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كما يُحدِّث فلانٌ وفلانٌ؟"؛ فقال: "أمَا إنِّي لم أُفارِقه في سَفَرٍ أو حَضَرٍ، ولكني سمعتُه يقول: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[18].

وكان بعضُ الصَّحابة يقولون: "لولا آياتُ وأحاديثُ الوعيدِ على كَتْم العِلم ما حَدَّثْناكم"، وكان بعضُ الصَّحابة يُحدِّث بالحديث وهو على فِراش الموتِ حتى لا يَأثَم من كَتْمِ العِلم[19].

وكذلك مِن بعدهم التَّابعون؛ وكانوا يَتَحَرَّوْنَ تَحَرِّياً شديداً في سماع الحديثِ من راويه، ومنهم عُمَرُ بن عبد العزيز (ت101هـ) رضي الله عنه، فقد روى ابنُ بُرْدَةِ الأَشْعَرِيّ أنه حدَّث عُمَرَ بن عبد العزيز عن أبي موسى الأَشْعَرِيّ - رضي الله عنه - عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «لاَ يَمُوْتُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ إلاَّ أَدْخَلَهُ اللهُ مَكَانَه النَّارَ، يَهُوْدِيّاً أَوْ نَصْرَانِيّاً»، فاستحلفه عُمَرُ بالله الذي لا إله إلاَّ هو! ثلاثَ مرّاتٍ أنَّ أباه حدَّثه عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم[20].

الشُّبْهَة الثَّالثة:

أنَّ نظريّة النَّقْدِ عند المحدِّثين تختصّ بالسَّنَد فقط دُوْنَ الْمَتْنِ؛ لذلك نجد أحاديثَ كثيرةً صحيحةَ الإسنادِ ومتونها باطلةٌ.

الرَّدُّ على هذه الشُّبْهَةِ:

إنَّ المحدِّثين قد وضعوا مَعَايِيْرَ لنَقْد السَّنَدِ ومَعَايِيْرَ أخرى لنَقْد الْمَتْنِ، بل إنَّ مَعَايِيْرَ نَقْدِ الْمَتْنِ تتجاوز في العدد عن مَعَايِيْر نَقْدِ السَّنَدِ، فإنَّ مَعَايِيْر نَقْد السَّنَدِ سِتّةٌ إجمالاً؛ وهي: (1) اتّصالُ السَّنَد. (2) وعدالةُ الرُّوَاة. (3) وضَبْطُ الرُّوَاة. (4) والسَّلاَمةُ من الشُّذُوْذ. (5) والسَّلاَمةُ من العِلَّة القادحة. (6) ووجودُ العاضِد عند الاحتياج إليه[21].

أمَّا مَعَايِيْرُ نَقْد الْمَتْنِ فهي مُضَاعَفٌ من مَعَايِيْر السَّنَدِ، وهي: (1) عَدَمُ مُخالَفةِ القرآن. (2) وعَدَمُ مُخالَفةِ مُحْكَم السُّنَّةِ. (3) وعَدَمُ مُخالَفةِ الإجماع المستقرّ. (4) وعَدَمُ مُخالَفةِ المعلوم من الدِّيْن بالضَّرُوْرَة. (5) وعَدَمُ مُخالَفةِ العَقْل الصَّريح. (6) وعَدَمُ مُخالَفةِ الْحِسِّ الصَّحيح. (7) وعَدَمُ مُخالَفةِ حقائق التَّاريخ الثابتة. (8) وأنْ لا يكون الحديثُ ركيكَ اللَّفْظ. (9) وأنْ لا يُخالِف الحديثُ القواعدَ العامَّةَ في الْحُكْم والأخلاق. (10) وأنْ لا يُخالِف الحديثُ البدهيَّ في الطِّبِّ والحِكْمَة. (11) وأنْ لا يكون الحديثُ داعيةً إلى رذيلةٍ تَتَبَرَّأُ منها الشَّرائعُ. (12) وأنْ لا يشتمل الحديثُ على سخافاتٍ يَتَنَزَّهُ عنها العُقَلاءُ فضلاً عن الأنبياء. (13) وأنْ لا يُوافِق الحديثُ مذهبَ الرَّاوي الدَّاعي إلى بدعته. (14) وأنْ لا يُخبِر الحديثُ عن أمرٍ في حضور عددٍ عظيمٍ من النَّاس ثم ينفرد به واحدٌ. (15) وأنْ لا يشتمل الحديثُ على إفراطٍ في الثَّواب العظيم على الفِعل الصغير. (16) وأنْ لا يُبالِغ الحديثُ في الوعيد الشَّديد على الخطأ الحقير[22].

الشُّبْهَة الرابعة:

أنَّ الخلفاء الأُمَوِيِّيْن استغلّوا الإمامَ ابن شِهَاب محمَّد بن مُسْلِمٍ الزُّهْرِيَّ (ت124هـ) بدهائهم لوَضْع الأحاديث، وقد اعترف الزُّهْرِيُّ بذلك فقال: "إنَّ هؤلاء الأمراء أَكْرَهُوْنا على كتابة أحاديث"[23].

الرَّدُّ على هذه الشُّبْهَةِ:

هذا القولُ فيه مُغالَطةٌ كبيرةٌ، وعَدَمُ أمانةٍ في النَّقل، فإنَّ المستشرقين يعرفون جيّداً إمامةَ الزُّهْرِيّ وعُلُوَّ مكانتِه في الحديث، وهو الذي كلَّفه الخليفةُ عُمَرُ بن عبد العزيز بتدوين السُّنَّةِ، ومِن هنا حرصوا على الطَّعن في الزُّهْرِيّ ليُشَكِّكُوا في عملية التدوين التي قام بها رحمه الله تعالى[24].

أمَّا مِن حيث هذه الشُّبْهَة، فإنَّ الإمامَ الزُّهْرِيّ كان يمنع طُلاَّبَه في البداية من كتابة الحديثِ ليَحُثّهم على حِفْظه عن ظَهْر الغَيْب، خشيةَ أن يَتَّكِلُوْا على الكتابة ويتركوا الحِفْظَ، فأصَرَّ عليه الأميرُ هِشَامُ بن عبد الْمَلِك الأُمَوِيّ (ت125هـ) أن يُمْلِي الحديثَ على ابنه ليستطيع حِفْظَه، فأملى له الزُّهْرِيُّ بعضَ أحاديثِه بسندها، ثم خَرَج من عند هِشَامٍ ونادى في النَّاس بأعلى صوته: "أيّها النَّاس! إنَّا كُنَّا منعناكم أمراً قد بذلناه الآن لهؤلاء، وإنَّ هؤلاء الأمراء أَكْرَهُوْنا على كتابة الأحاديث؛ فتعالوا أُحدِّثكم بها"[25]؛ أي: لتَكْتُبوها.

هذا هو النَّصُّ الصحيحُ لكلام الإمام الزُّهْرِيّ، فحرَّفه المستشرقون تحريفاً شنيعاً، وحذفوا الألفَ واللاَّم من كلمة" الأحاديث" لتُصبح" أحاديث"، فتغيَّر المعنى من رواية الحديثِ إلى وَضْع الحديث، وهذا أوضَحُ دليلٍ على عَدَمِ أمانتهم فيما يَنقُلون من أقوال أئمّة الحديث ونصوصه[26].

وغيرُ ذلك من الشُّبُهات الكثيرة التي أثارها المستشرقون في السُّنَّة النبوية وحُجّيتِها وكُتُبِها ومصنِّفيها، وهي كلُّها دعاوى فارغةٌ، وشُبُهَاتٌ عاريةٌ عن الصِّحَّة، وناشئةٌ من حِقْدهم الدَّفين على الإسلام والمسلمين.

ثم تأثَّر بأولئك المستشرقين بعضُ الكُتَّاب والمؤلِّفين والمؤرِّخين والمثقَّفين من المسلمين، وساروا على دَرْبِهم، فاعتمدوا على شُبُهات المتقدّمين من الشِّيْعَة الرَّافِضة والخوارج والمعتزلة وغيرِهم، ثم توسَّعوا فيها وازدادوا عليها، حتى اتَّخذوا ذلك سبيلاً إلى هدم الدِّيْن، وإقصائِه عن واقع الحياة.

المطلب الثَّاني: "المدرسةُ العَصْرَانِيَّةُ" وموقفُها من السُّنَّة:

(أ) تعريفُ "المدرسة العَصْرَانِيَّة":

يُراد بها تلك الحركةُ - أو الاتِّجاهُ - التي سَعَتْ إلى تطويع مبادئ الدِّيْن لقِيَم الحضارة الغربية ومفاهيمها، وإخضاعِه لتصوُّراتها ووِجْهَةِ نظرِها في شؤون الحياة[27].

وكان أشهَرُ أصحابِ هذا الاتِّجاه: الزعيم المسلم الهندي المشهور "سَرْ سَيِّد أحمد خَانْ" (ت1315هـ) وأتباعُه في الهند[28]، وكان يُعتبَر رائدَ هذه المدرسةِ ليس في الهند فحسب بل في العالَمِ الإسلاميّ كُلِّه، وكان لشخصيته نفوذٌ كبيرٌ وتأثيرٌ واسعٌ في الهند، إذ هو رائدُ النهضة التعليمية بين المسلمين في تلك البلاد، ومؤسِّسُ أوّلِ جامعةٍ عصريةٍ لهم فيها، اشتهرتْ بـ: "جامعة عَلِيْكَرَهْ الْمُسْلِمَة".

وكان شديدَ الإعجابِ بنهضة الغرب في مجال العِلم، ولكنَّه في الوقت نفسِه كان شديدَ المخالفةِ مع التبشير النَّصراني في الأمور الدينية، الذي كان يَبِيْضُ ويُفرِّخ في القارَّة الهندية في ظِلّ الاستعمار، فقد كتب كثيراً ضِدَّ أعداء الإسلام دفاعاً عنه، لكنَّه انبهر أخيراً أمام الحملات النَّصرانية المدبّرة، ولجأ إلى تأويل النصوص، والرَّأيِ المعتمَد على المنطق والبرهان، وأخذ يُفسِّر القرآنَ، ويدعو إلى أنَّ القرآن إذا فُهِمَ فهماً صحيحاً؛ اتَّفق مع العقل، وأنّ النَّظر الصحيح فيه يُوجِب الاعتمادَ على رُؤْحه أكثر من الاعتماد على حرفيّته، وأنه يجب أن يُفسَّر على ضوء العقل والضمير"[29].

فأَقْدَمَ الرَّجُلُ بهذا الفِكر الضَّالّ والرأي الفاسد على تفسير القرآن، مُتّخِذاً عقلَه أساساً لهذا التفسير، غيرَ مُلْتَزِمٍ للألفاظ ودلالته، ولا لِمَا أجمع عليه علماءُ المسلمين على مَرّ الزَّمن، فأوَّلَ النصوصَ التي لم تُوافِق طبيعتُه وعقليتُه تأويلاً لا تتحمَّلها اللغةُ العربيةُ وقواعدُها، وأنكر الْمُعْجِزَاتِ، والجنّةَ والنَّارَ والملائكةَ والْجِنَّ، وأنكر الأحاديثَ النبويةَ الصحيحةَ التي خالفت عقلَه حسب زَعْمه، وقَبِلَ ما شاءَ منها، ورَفَض ما شاءَ منها، وأخذ يَشتُم الأئمَّةَ الفقهاءَ، ويستهزئ بالمحدِّثين وبالشَّعائر الإسلامية، وقرَّر أنَّ القرآن نزل على الرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم بالمعنى فقط، ثم صاغَ - عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ - ألفاظَه من عنده[30].

وقد هَيَّجت أفكارُ هذا الرَّجُلِ الرَّأْيَ العامَّ المسلمَ ضِدَّه، وزادَ تشديدُ النكير عليه من العلماء حتى حكموا بكُفْره، وحذَّروا النَّاسَ مِن أن يقعوا فريسةً لعقليته المعاصرة؛ ونتيجةً لذلك ابتعد المسلمون عن قبول أفكاره، ولم يستفيدوا حقَّ الاستفادةِ مما كان يقترحه لهم حول الإسهام في التعليم الإنجليزي المعاصر لِمُسَايَرة ركبِ الحياةِ زمنَ الاستعمار.

وبعد وفاة هذا الرَّجُلِ، حَمَل لواءَ أفكارِه تلميذُه "مَوْلَوِيّ جِرَاغْ عليّ" (ت1895م)، الذي كان كثيرَ التأثُّرِ وشديدَ الإعجابِ بأفكار أستاذِه الشَّاذَّةِ والغريبةِ عن الإسلام. وكانت له صلاتٌ وطيدةٌ بِمِرْزَا غُلاَم أحمد القادِيَانِيّ (ت1326هـ) مؤسِّس طائفة "القادِيَانِيَّة"، فكانت أفكارُه وأفكارُ أستاذِه أحمد خانْ، قد مَهَّدَتْ الطريقَ لتأسيس حركة "القُرآنِيّين" ("أهل القرآن") فيما بعد، والتي سأتحدَّث عنها في المطلب الثالث.

(ب) موقفُ "المدرسة العَصْرَانِيَّة" من السُّنَّة:

لسَيِّد أحمد خَانْ أفكارٌ ضالَّةٌ وآراءٌ فاسدةٌ ومَزَاعِمٌ باطلةٌ في السُّنَّة النبوية؛ أَذكُر بعضَها فيما يأتي

ليُعلَم من خلالها موقفُه وموقفُ مدرستِه من السُّنَّة:

1) "أنَّ الرِّوايات ظَلَّتْ بعد وفاة الرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم تتناقل على الأَلْسِنَة إلى عهد التصنيف في الكتب المعتمَدة، غير أنَّنا لا نستطيع أن نَغُضّ الطَّرَفَ عن الكيفيّة التي دُوِّنَتْ بها تلك الكتبُ، التي كان مَبْناها روايات الذَّاكرة...، والبُعْدُ الزَّمَنِيُّ كفيلٌ بمزج الزائد بها، وإضافةِ الجديد إليها"[31].
2) "أنَّ الأحاديث لم تُدوَّن في العهد النبوي، بل دُوِّنَتْ في القرن الثَّاني من الهجرة في عصرٍ مُضْطَرِبٍ بالصِّراعات السياسية والاختلافات الدينية، مما كان له أثرُه في كثرة الأحاديث الموضوعة".
3) "أنَّ ما دُوِّنَ من الأحاديث في الكُتب إنَّما هو ألفاظٌ للرُّوَاة فقط، ولا نعرف ما بين اللَّفْظ الأصليّ الصَّادر من شَفَتَي النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم والمعبّر به، من وِفَاقٍ أو خِلاَفٍ، وليس من العَجَبِ أن يُخطئ أحدُ الرُّوَاةِ في فهم الحديث، مِمَّا يكون سبباً في ضياع المفهوم الصحيح"[32]. ثم يقول بناءً على رأيه هذا: إنَّ "جعل الأحكام المستنبطَة من السُّنَّة بوجهٍ عامٍّ أحكاماً لا يجب على المسلمين اتِّباعُها، وأنَّ ما استخرجه العلماءُ من نصوصها الحالية إنَّما هي أحكامٌ اجتهاديةٌ، لا نَصِّيَّةٌ فيها، ولا حَتْمِيَّةٌ؛ لاحتمال أنْ لا يكون ذلك مقصودَ النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم"[33].
4) "أنَّ المحدِّثين اهتمّوا بنَقْد السَّنَدِ والرِّجَالِ، ولم يهتمّوا بنَقْد مَتْن الحديثِ ومحتواه".
5) "أنَّ مُهِمَّة المسلمين اليومَ هي تطبيقُ مقاييس النَّقْد العصريّ على الأحاديث". وتلك المقاييسُ في رأيه هي:
   - ما يَتَّفِقُ مع نصّ وروحِ القرآن.
   - أن يكون الحديثُ هو قولُ الرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم بالجزم واليقين.
   - أن تُوجَد شهادةٌ تُثبِت أنَّ الكلمات التي أتى بها الرَّاوي هي الكلمات النبوية بعينها.
   - أن لا يكون للكلمات التي أتى بها الرُّوَاةُ معانٍ سِوَى ما ذكره الشُّرَّاحُ.
   - أن يَتَّفِقَ مع العقل والتجربة البشرية.
   - أن لا يُناقِض حقائقَ التاريخ الثابتة[34].

وهذه الشروطُ التي وَضَعها السيد أحمد خانْ في قبول الأحاديث؛ هي لا تتوافر إلاَّ في الحديث "الْمُتَواتِر اللَّفْظِيّ"، دُوْنَ سائرِ السُّنَّةِ الصحيحةِ المتواترةِ تَوَاتُراً معنويّاً أو عمليّاً، أو السُّنَّة الآحادِيَّة التي عليها مَدَارُ الأحكام الشَّرعية عند المسلمين، وهي التي لا اختلافَ فيها عندهم.

وظَهَر من خِلال رأي "سَيِّد أحمد خانْ" هذا في قبول الأحاديث المتواترة أنه لا يَقبَل منها إلاَّ ما وَرَد بالتَّوَاتُر اللَّفْظِيّ فقط دُوْنَ إخضاعِها للنَّقْد، ويَقبَل من الأحاديث المشهورة ما تُخضَع للنَّقْد على معياره السَّابق، وأمّا أحاديثُ الآحادِ فهو لا يميل إلى قبولها مُطلَقاً[35].

وهذه آراءُ رَجُلٍ في السُّنَّةِ النبويةِ كان قليلَ البِضَاعة في العلوم الشَّرعية، ومُستهتِراً بالدِّيْن وشعائره، كما يقول فيه مُعاصِرُه المؤرِّخ البَحَّاثة الشيخ عبد الحيّ الحسني (ت1341هـ): إنه "ما أتقن فَنّاً، وتصانيفُه شاهدةٌ على ما قلتُه، فإنْ رأيتَ مصنَّفاتِه علمتَ أنه كان كبيرَ العقلِ، قليلَ العِلْمِ، ومع ذلك كان - سامحه الله تعالى - قليلَ العمل، لا يصلّي ولا يصوم غالباً"[36].

وأمَّا تلميذُه "مولوي جِرَاغْ عليّ" فقد ألَّف كتاباً سَمَّاه "أعظمَ الكلامِ في ارتقاء الإسلام"، وبَثَّ فيه سُمُوْمَ آرائه وأفكاره حول السُّنَّة، ومما قال فيه: "أنَّ الحديث النبوي ليس قطعياً كما يَظُنُّه المسلمون، بل

صِحَّتُه وحُجّيتُه محلَّ نَظَرٍ وشَكٍّ، وهو لا يَصلُح لأن نعتمد عليه في معرفة الأحكام، وأنَّ (الجامع الصحيح) للإمام البخاريّ يتضمَّن أحاديثَ موضوعةً كثيرةً، ولكنَّ المسلمين يَظُنُّوْنَه أصَحَّ الكتبِ بعد كتاب الله بناءً على مُغالاَتهم في الاعتقاد، وتقليدِهم الأعمى للمُحدِّثين... " [37].

وغير ذلك الكثيرُ من آرائه السَّخيفة وأفكاره الهزيلة الفاسِدة حول السُّنَّةِ وكُتُبِها، والتي ذَكَرها في الكتاب المذكور.

المطلب الثَّالث: "مدرسةُ القُرْآنِيِّيْنَ" وموقفُها من السُّنَّة:

(أ) تعريفُ "مدرسة القُرْآنِيِّيْنَ":

يُراد بها تلك الفرقةُ التي تدعو النَّاسَ إلى الاكتفاء بالقرآن الكريم كمصدرٍ وحيدٍ للإيمان والتشريع في الإسلام، ويزعم أصحابُ هذه الفرقةِ على أنَّ القرآن هو الكتابُ الوحيدُ الذي اجتمع كافَّةُ المسلمين على صِحَّته، بينما الأحاديث النبوية فيها اختلافٌ كثيرٌ على صِحَّتها، وبناءً على هذا الزَّعم - الباطل - يُنكِرون لحُجِّيّة السُّنَّةِ ووجوبِ العملِ بها، ويُصرِّحون بإنكار السُّنَّةِ كُلِّيّاً.

وقد ظهرت هذه الفرقةُ في الهند على أيدي بعض أدعياء العِلم وجُهلاءِ الدِّيْن وضعفاءِ العقيدة، الذين تأثَّروا بأفكار وآراء "سيِّد أحمد خَانْ" وتلميذِه المدعو"مَوْلَوِيّ جِرَاغْ عليّ"، والتي تدعو إلى الاستخفاف من السُّنَّة. وكان لأفكار هذين الرَّجُلَين وآرائهما الْمُضِلَّة حول السُّنَّةِ تأثيرٌ كبيرٌ وبعيدٌ، وهي التي مَهَّدَتْ الطريقَ أمام "القُرْآنِيِّيْن" ليُعلنوا عن خبايا نفوسِهم من إنكار السُّنَّةِ كلِّها، وأخذوا يدعون إليها كحركةٍ علميةٍ ثقافيةٍ تَقَدُّمِيّةٍ، فَاغْتَرَّ بالانضمام إليها بعضُ البُلَهِ ومَن لا صلةَ لهم بالعلوم الدِّينية من العامَّة والمثقَّفين[38]، فزعموا أنَّ القرآن الكريم يكفي لكُلِّ ضرورةٍ، ولكُلِّ حُكْمٍ ومسألةٍ، وأنّ عقلهم وفهمَهم يكفي لتفسيره وشرحِه، وأرادوا بذلك القضاءَ على ثروة الأحاديث والفِقه، وأن تَحِلَّ محلَّها اجتهاداتُهم واستنباطاتُهم، فتُصبِح هذه الاجتهاداتُ الصورةَ الصحيحةَ للقرآن الكريم، وثروةً موثوقةً لتعاليم الإسلام الصحيحة[39].

ثم تعدَّى ذلك الأمرُ إلى صفوف المسلمين، واستفحل بمُرور الزَّمن، حتى نادوا بكفاية القرآن وحده في أمور الدِّيْن، وأنه لا حاجةَ إلى السُّنَّة إلاَّ فيما يُوافِق هواهم[40].

وما أنْ حَلَّ القرنُ الرابع عشر الهجري حتى ظهرت هذه الفرقةُ باسم "أهل القرآن والذِّكْر"، وكان للاستعمارِ البريطانيّ دورٌ كبيرٌ في تقويتها وتنشيطِها ليشغل المسلمين بزَرْع الخلافات بينهم، وبالأفكار الغريبة عن الإسلام. وقد وجد الاستعمارُ لتحقيق هذا الهدفِ أفراداً عُرِفَ فيهم الانحرافُ عن الدِّين؛ ليكونوا عُمَلاءً له، ينشرون هذه الأفكارَ بين المسلمين، ويخدمون الأهدافَ المشبوهة للاستعمار[41].

فبَرَز أشخاصٌ من المسلمين لتحقيق ما كان يريده الاستعمارُ من تشويه صورة الدِّيْن، والدَّسّ والتحريف في مصادره وأصوله، ومِمّن استخدمه الاستعمارُ لتحقيق هذا الغَرَضِ؛ أشهَرُهم:

1) عبدُ الله الْجَكْرَالَوِيّ (ت1914م): الذي بدأ نشاطَه الهدَّام في إنكار السُّنَّةِ كُلِّها، ونادَى به، وكان يَظُنُّ أنَّ القرآن الكريم يكفي لجميع الشُّؤون الدِّينية، والمسلمون ليسوا في حاجةٍ إلى الحديث النبوي. وبناءً على هذا الزَّعم الباطِل ألَّف كتاباً سَمَّاه: "الصَّلاَةَ القُرآنيةَ"، وحاول فيه أن يُثبِت أركانَ الصَّلاَةِ وأفعالَها من القرآن. ولكن مجهوده في ذلك رُفِضَ رفضاً شديداً من قِبَل المسلمين، وماتت فكرتُه بموته ولم يَبْقَ لها أثرٌ[42].

2) مُحِبُّ الحقّ العظيم آبادِيّ: الذي شارَكَ مع جَكْرَالَوِيّ في تأسيس حركة "القُرآنِيّين" ("أهل القرآن")، ثم انضمَّ إليها أشخاصٌ مُثقَّفون أمثال: أحمد الدِّيْن الأَمْرَتْسَرِيّ، والحافظ أَسْلَم الْجَيْرَاجْفُوْرِيّ، وغُلاَم أحمد بَرْوِيْز، الذين الآتي ذِكْرُهم لاحقاً[43].

3) أحمدُ الدِّيْن الأَمْرَتْسَرِيّ: أنشأ هذا الرَّجُلُ في فترة ما بين 1924م و1935م بمساعدة بعض الأشخاصِ طائفةً باسم: "الأُمَّة المسلمة"، ثم أصدر مجلَّةً شهريةً سَمَّاها: "البَيَان"، وحاول مِن خلالها تأييدَ مزاعم "عبد الله الْجَكْرَالَوِيّ"، وإحياءَ حركة إنكار السُّنَّةِ، ولكن تصدَّى له الداعيةُ الشيخُ ثناء الله الأَمْرَتْسَرِيّ (ت1367هـ)، فرَدَّ على مَزاعِمه الباطِلة ردوداً مُفْحِمَةً، وتابعه خطوةً بعد خطوةٍ إلى أنْ تَمَّ القضاءُ على هذه الفتنة العَمياء[44].

4) والحافِظُ أَسْلَم الْجَيْرَاجْفُوْرِيّ (ت1955م): كان على عقيدة أهل السُّنَّةِ في الاحتجاج بالسُّنَّة النبوية، والاعتقادِ بحُجِّيّتها في الدِّيْن، ولكنَّه تغيَّر في آخِر عُمُرِه، وبدأ يَشُكُّ في السُّنَّة إلى أنْ صرَّح بإنكارها من حيث كَوْنها مصدراً من مصادر التشريع، ومنبعاً من منابع الأحكام العملية، وكَتَب في ذلك عِدَّةَ مقالاتٍ في مجلَّة "طلوع الإسلام"[45].

5) وغُلاَم أحمد بَرْوِيْز (ت1985م): الذي كان يعمل في الهند لصالِح الاستعمار البريطاني، ويُشَكِّكُ النَّاسَ في المبادئ الإسلامية بتشجيعٍ ودعمٍ ماليٍّ من الاستعمار. غادَرَ الهندَ بعد استقلالها عن الاستعمار، واستقرَّ في باكستان، حيثُ عاشَ كُلَّ عُمُرِه في كراتْشِي، وأنشأ هناك مجلَّةً بالأردية سَمَّاها: "طلوعَ الإسلام"، وكتب فيها الكثيرَ من المقالات يُصرِّح فيها بإنكار السُّنَّةِ. وكان مع جهله التامّ باللغة العربية والعلوم الإسلامية يتزعَّم طائفةَ مُنكِري السُّنَّةِ في باكستان، وينفث سمومَه بين النَّاس الذين يجهلون أحكامَ الدِّين، ومكائدَ أعداء المتستِّرين تحت سُتُور مختلفة[46]. وكان يُنكِر وجودَ آدَم عليه السَّلاَم، ويقول إنَّها مجرَّدُ قصةٌ تَخَيُّلِيَّةٌ. ويُنكِر وجودَ الْجَنَّةِ والنَّارِ بزعمه على أنهما مكانانِ خِيَالِيَّانِ لا حقيقةَ لهما. ويُنكِر وجودَ الملائكة، ويزعَم أنَّهم ليسوا عالَماً حقيقياً، وإنَّما هم القُوَى المودَعة في الكائنات. وأمَّا القَضَاءُ والقَدَرُ فكان يرى أنهما مكيدةٌ مجوسيةٌ ولا علاقةَ لهما بالإسلام.

وهؤلاء الخمسةُ كانوا رؤوسَ فتنةِ إنكارِ السُّنَّةِ النبوية في شِبه القارَّة الهندية، وعلى أيديهم انتشرت فيها هذه الفتنةُ[47].

(ب) موقفُ "القُرْآنِيِّيْنَ" من السُّنَّة:

أمَّا موقفُهم من السُّنَّة النبوية فهو كالآتي:

1) أنَّ القرآن كتابٌ بيَّن فيه جميعَ الأمور، كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾[النحل: 89]، وقال تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 38]. واحتجّوا بمثل هذه الآياتِ في تعضيد شُبُهاتهم في السُّنَّة: أنَّ القرآن لما كان متضمِّناً جميعَ هذه الأمور؛ فلماذا نحتاج إلى شيءٍ آخَر مثل الحديث أو السُّنَّة؟ ولو قلنا بالاحتياج إلى شيءٍ آخَر فهذا يعني أنَّ القرآن ليس بكاملٍ ولا صادق في دعواه.

2) أنَّ الله تعالى تكفَّل بحفظ القرآنِ فقط، ويَستدِلّون في ذلك بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَٰفِظُوْنَ﴾ [الحجر: 9]، ويقولون: لو كانت للسُّنَّةِ مكانةُ التشريعِ لتكفَّل اللهُ بحفظها أيضاً، ولكنَّ الأمر ليس كذلك؛ فيظهر أن السُّنَّة ليست بحُجَّةٍ في التشريع.

3) أنَّ هناك أحاديث تَدُلُّ على أنَّ القرآن هو الذي يُحْتَجُّ به فقط، ولا يُرجَع في حلّ المسائل والقضايا إلاَّ إليه، ويَستدِلُّون في ذلك بهذا الحديث: «إنَّ الْحَدِيْثَ سَيَفْشُوْ عَنِّي، فَمَا أَتَاكُمْ يُوَافِقُ القُرْآنَ فَهُوَ عَنِّي، وَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُخَالِفُ القُرْآنَ فَلَيْسَ عَنِّي»[48]، فهذا الحديثُ بِزَعْمهم يُبطِل الاحتجاجَ بالسُّنَّة، مع أنَّ هذا الحديثَ غيرُ ثابتٍ أصلاً عن النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم!.
4) أنَّ كتابةَ الحديثِ لم تكن بدأت في عصر النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، ولا في عصر الخلفاء الأربعة.
5) أنَّ الصَّحابةَ أدركوا حقيقةَ نَهْيِ النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم عن كتابة سُنَنِه؛ لذلك نُهُوْا عن كتابتها.
6) أنَّ الأحاديثَ جُمِعَتْ أوّلَ مَرَّةٍ بعد مئة سَنَةٍ من وفاة النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، ثم ضاعَتْ تلك المجموعاتُ، وتَمَّ جمعُها مَرَّةً ثانيةً من أفواه النَّاسِ في القرن الثالث الهجري.
7) أنَّ الأحاديثَ الموضوعةَ اختلطت بالأحاديث الصحيحة اختلاطاً لا يُمكِن بعده التمييزُ بين الصحيح والموضوع.
8) أنَّ الْمَعَايِيْرَ التي اختارها المحدِّثون لنَقْد الحديثِ لم تكن كافيةً لمعرفة الصحيح من الموضوع؛ لكَوْن كُلِّها تَدُوْرُ حول نَقْد السَّنَدِ ورجالِه، أمَّا الْمَتْنُ فلم يَحْظَ باهتمام المحدِّثين أبداً[49].

هذه بعضُ الشُّبُهات التي أثارها هؤلاء في السُّنَّة النبوية، وهي في الحقيقة مأخوذةٌ من كتب المعتزلة في العصر القديم، ومن أفكار المستشرقين في العصر الأخير، لكنَّهم صاغوها في عباراتٍ مُتنمِّقةٍ وأساليب حديثةٍ.

المطلب الرَّابع: "المدرسةُ العَقْلاَنِيَّةُ" وموقفُها من السُّنَّة:

(أ) تعريفُ "المدرسة العَقْلاَنِيَّة":

هي التَّوَجُّهُ الفِكْرِيُّ الذي يسعى إلى التوفيق بين نصوص الشَّرع وبين الحضارة الغربية والفِكْر الغربيّ المعاصر، بتطويع النصوص وتأويلِها تأويلاً جديداً يُلائِم مع المفاهيم المستقرّة لدى الغربيّين، ومع انفجار المعلومات والاكتشافات الصِّناعية الهائلة في هذا العصر.

وتَتفَاوَتُ رموزُ هذه المدرسةِ تَفَاوُتاً كبيراً في موقفها من النَّصّ الشَّرعي، ولكنَّها تشترك في الإسراف في تأويل النصوص، سواء كانت نصوص العقيدة، أو نصوص الأحكام، أو الأخبار الْمَحْضَة، وفي رَدِّ ما يستعصي من تلك النصوص على التأويل[50].

ويَصِحّ إطلاقُ هذه المدرسةِ على مدرسة الشيخ محمَّد عَبْدُه (ت1323هـ) في مِصْر[51]، الذي كان فقيهاً مُفسِّراً، ومتكلِّماً أديباً، وأحدَ أعلام المسلمين، ومن رجال النهضة الدِّينية والعلمية في العالَم الإسلامي. وهو كذلك يُعتبَر من أبرز المؤسِّسين لهذه المدرسةِ في الأزمنة المتأخّرة، وقد ساهَمَ في إيقاظها بعد طُوْل رُقَادٍ بما لها وما عليها في ميزان الشَّريعة بعامَّةٍ، وفي مجال السُّنَّة النبوية بخاصَّةٍ، وقد أدَّاه منهجُه العقليُّ إلى عدم الأخذِ بأحاديث الآحاد، وإلى تأويل ما جاء من الْمُغَيَّبات في أحاديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وإلى الطَّعْنِ في بعض أحاديث الصَّحِيْحَين.

وقد تأثَّر بأفكار الشيخ محمَّد عَبْدُه في ذلك بعضُ الكُتَّاب والمؤلِّفين في مِصْرَ، أشهَرُهم: الدكتور محمَّد توفيق صِدْقِيّ (ت1338هـ)، والشيخ محمَّد رشيد رِضَا (ت1354هـ)، وإسماعيل أَدْهَم (ت1359هـ)، ومحمود أبو رَيَّة (ت1970م)، والمؤرِّخ الكاتب الدكتور أحمد أمين (ت1373هـ)، وغيرهم الذين أثاروا الشُّكُوْكَ والشُّبُهاتِ حول السُّنَّةِ بعدم أهليّتها للتَّسَايُر مع العصر في نظرهم.

(ب) موقفُ "المدرسة العَقْلاَنِيَّة" من السُّنَّة:

يظهر موقفُ هذه المدرسةِ من السُّنَّة النبوية من خلال آراء وأفكارِ أولئك الذين ذكرتُ أسماءَهم آنفاً، وأسوق منها البعضَ فيما يأتي:

(1) قد أَدْلَى إمامُ هذه المدرسةِ الشيخُ محمَّد عَبْدُه الكثيرَ من آرائه في عدم الاحتجاج بالسُّنَّة النبوية في مواضعَ متفرّقةٍ من كتبه ومقالاته، ومنها رَدُّه أحاديثَ الآحاد، وطعنُه على بعض أحاديث "صحيح البخاريّ"، كحديث سِحْرِ النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، الذي رواه الإمام البخاريُّ في "صحيحه"[52] عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "سُحر النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم حتى إنه ليُخَيَّل إليه أنه كان يفعل الشيءَ وما فعله، حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي، دعا اللهَ ودعاه، ثم قال: «أشعرتِ يا عائشة! أنَّ الله قد أفتاني فيما استفتيتُه فيه؟»، قلتُ: وما ذاك يا رسول الله! قال: «جاءني رجلان، فجلس أحدُهما عند رأسي، والآخرُ عند رِجْلَيَّ، ثم قال أحدهما لصاحبه: ما وَجَعُ الرجل؟ قال: مَطْبُوْبٌ، قال: ومَن طَبَّه؟ قال: لَبِيْدُ بن الأَعْصَم اليهودي من بني زُرَيْق، قال: فيماذا؟ قال: في مُشْطٍ ومُشَاطَةٍ، وجُفِّ طَلْعَةِ ذَكَرٍ، قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذِيْ أَرْوَان». قال: فذهب النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم في أُناسٍ من أصحابه إلى البِئْر، فنظر إليها وعليها نَخْلٌ، ثم رجع إلى عائشة، فقال: «واللهِ! لكأنَّ ماءها نُقَاعَةُ الْحِنَّاء، ولكأنَّ نخلها رؤوسُ الشَّياطِين»، قلت: يا رسول الله! أفأخرجتَه؟ فقال: «لا، أمّا أنا فقد عافَاني اللهُ وشَفَاني، وخشيتُ أن أُثوِّر على النَّاس منه شَرّاً»، وأمر بها فدُفِنَتْ".

يقول الشيخ محمَّد عَبْدُه عن هذا الحديثِ: "نعلم أنَّ البخاريَّ أصدَقُ كتابٍ بعد كتاب الله، وأنا لا أَشُكُّ أنَّ البخاريَّ سمع هذا من أساتذته، والبخاريُّ يشترط في أحاديثه المعاصرةَ واللِّقَاءَ، إلاَّ أنَّني أرى أنَّ هذا لم يَحدُث مع النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم وإنْ كان قد دُسَّ من الإسرائيليات إلى مشايخ البخاريّ الذين أَخَذ عنهم، وإلاَّ فإننا إنْ قد صَدَّقْنا أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قد سُحِرَ فقد صَدَّقْنا كلامَ الظَّالمين، ﴿إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الإسراء: 47]، وإنْ صَدَّقْنا أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قد سُحِرَ فقد كَذَّبْنا اللهَ - سبحانه وتعالى - وهو أصدَقُ القائلين، القائل في كتابه الحكيم: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُوْلُوْنَ﴾ [الشعراء: 212]، ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَّصَداً﴾ [الجن: 9]، ﴿وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ [الصافات: ٨]، ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيْل (44) لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِيْنِ(45) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِيْنَ﴾ [الحاقة: ٤٤، 46]".

ثم يقول: "وأمَّا الحديثُ على فرض صِحَّتِه فهو آحادٌ، والآحادُ لا يُؤخَذ بها في باب العقائد، وعِصْمَةُ النبيّ من تأثير السِّحْرِ في عقله عقيدةٌ من العقائد، لا يُؤخَذ في نَفْيها عنه إلاَّ باليقين، ولا يجوز أن يُؤخَذ فيها بالظَّنّ المظنون.

وعلى أيّ حالٍ... فلنا - بل علينا - أن نُفوِّض الأمرَ في الحديث، ولا نُحكِّمه في عقيدتنا، ونأخذ بنصّ الكتاب، وبدليل العقلِ، فإنه إذا خُولِطَ النبيُّ في عقله - كما زعموا - جازَ عليه أن يظنّ أنه بلَّغ شيئاً، وهو لم يبلِّغه، أو أنَّ شيئاً نَزَل عليه، وهو لم يَنْزِل عليه. والأمرُ هنا ظاهرٌ لا يحتاج إلى بيانٍ"[53].

ثم خَتَم كلامَه قائلاً: "أَحَبُّ إليّ أن أُكذِّب البخاريَّ، من أن أَنسُبَ إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، أنه سُحِرَ"[54].

والحديثُ الذي اعترض عليه الشيخُ محمَّد عَبْدُه فهو صحيحٌ وثابتٌ بأصَحّ الأسانيد في أصَحّ الكُتُبِ بعد كتاب الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فقد رواه الشَّيخان في "صحيحيهما"[55]، ولا يَصِحُّ لنا أن نقول بصِدْق

البخاريّ ثم نُكذِّب شيوخَه، فإنَّ ما يجري على شيوخه، يجري عليه. وكما لا يَصِحُّ لنا أن نُكذِّب البخاريَّ وروايتَه، اعتماداً على رأيٍ ليس له من حَظٍّ في توثيق الأخبار، وإقرارِ الحقائق من قريبٍ أو بعيدٍ، ولو أننا سَلَّمْنا جدلاً بصِدْق مُعطَيات العقلِ لأتينا على كثيرٍ من السُّنَّة، بل وعلى كثيرٍ من آيات القرآن الكريم نفسِه[56].

وقد رَدَّ الدكتور محمَّد حسين الذَّهَبِيّ (ت1398هـ) على زعم الشيخ محمَّد عَبْدُه في ذلك فقال: "إنَّ حديث سِحْرِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، رواية البخاريّ، وغيره من كتب الصحيح، ولكنَّ الأستاذ الإمام[57]، ومَن على طريقته لا يفرِّقون بين رواية البخاريِّ وغيره، فلا مانِعَ عندهم مِن عدم صِحَّةِ ما يرويه البخاريُّ، كما أنه لو صَحَّ في نظرهم فهو لا يَعْدُو أن يكون خبرُ آحادٍ لا يثبت به إلاَّ الظَّنّ.

وهذا في نظرنا هدمٌ للجانب الأكبر من السُّنَّة التي هي بالنِّسْبة للكتاب في مَنزلة المبيِّن من المبيّن. وقد قالوا: إنَّ البيان يلتحق بالمبين"[58].

وأمَّا قولُ الشيخ محمَّد عَبْدُه عن حديث السِّحْرِ: "وعلى أيِّ حالٍ... فلنا - بل علينا - أن نفوِّض الأمرَ في الحديث، ولا نُحكِّمه في عقيدتنا، ونأخذ بنصِّ الكتابِ، وبدليل العقلِ"، فهذا كلامٌ خطيرٌ جداً، يفتح ثَغْرَةً ضِدّ الثابت الصحيح من السُّنَّة، كما يفتح مجالاً لقَالَةِ السُّوْء فى الصِّدام بين الكتاب والسُّنَّة، بينما حَدَّد لنا النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم قاعدةً في قَبُوْل ما جاء عنه والتمسُّكِ به، فقال: «إنِّيْ قَدْ تَرَكْتُ فِيْكُمْ مَا إنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَداً: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ صلَّى الله عليه وسلَّم»[59]، وقال عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ: «إنِّيْ قَدْ تَرَكْتُ فِيْكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوْا بَعْدَهُمَا: كِتَاب اللهِ وَسُنَّتِيْ»[60].

كما أنَّ الشيخ بقوله ذاك، قد تَرَك للحاقِدين فرصةَ الهُجوم عليه بهذا السَّبب، وبجَعْله الأخذَ بالكتاب، وبدليل العقلِ فقط، هذا أمرٌ دَفَع تلميذَه الشيخ محمَّد رشيد رِضَا إلى القول: بأنَّ أستاذه الشيخ محمَّد عَبْدُه كان ضعيفاً فى الحديث[61].

وهذا الحديثُ - في الحقيقة - قد أُثيرت حوله شُبُهاتٌ وشكوكٌ في القديم، أثارها أهلُ الزَّيْغِ والأهواء، فقد ذكره الإمامُ ابن قُتَيْبَة الدِّيْنَوَرِيّ في كتابه "تأويل مختلف الحديث" ضِمْنَ الأحاديث التي طَعَن فيها أئمَّةُ المعتزلة[62]، ثم جاء بعضُ المعاصرين فتلقَّفوا هذه الآراءَ، ورَدَّدُوْها تحت مُسَمَّى تحكيمِ العقل، وقد قام العلماءُ بالرَّدّ عليهم قديماً وحديثاً، وأشبعوا القولَ فيه.

(2) أمَّا "محمود أبو رَيَّة" فكان أشهَرَ تلامذةِ هذه المدرسةِ، وأَجْرَأَهم على الطَّعْن في السُّنَّة النبوية، والتَّطاوُلِ على الصَّحابة والمحدِّثين، فقد أَلَّف كتاباً في التشكيك في السُّنَّة وإنكارِها، وسَمَّاه: "أضواءَ على السُّنّة المحمَّدية"، وحَفَله بالشُّكوك والشُّبُهات في نصوص السُّنَّةِ، وادَّعى فيها دعاوى عريضةً ولا يُدلِّل عليها، أو يحاول أن يُدلِّل عليها، فيُعْوِزُه الدليلُ، أو يستدلّ فيأتي الدليلُ قاصراً عن الدَّعوى، وذلك مثل ما ذَكَره من: "أنَّ علماء الحديثِ قد بذلوا أقصى جُهْدِهم في دراسة علم الحديث من حيث روايته... على حين أهملوا جميعاً أمراً خطيراً كان يجب أن يُعرَف قبل النَّظر في هذا العِلم ودرسِ كتبه؛ ذلك هو البحثُ عن حقيقة النصّ الصحيح لِما تحدَّث به النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وهل أَمَر بكتابة هذا النَّصّ بلفظه عند إلقائه أو تركه، أونَهَى عن كتابته؟ وهل دوَّنه الصَّحابةُ ومن بعدهم أو انصرفوا عن تدوينه؟ وهل ما رُوِيَ منه قد جاء مُطابِقاً لحقيقة ما نَطَق به النبيُّ - لفظاً ومعنىً - أو كان مُخالِفاً له؟"[63].

وهذا ما ذهب إليه أبو رَيَّه دعوى باطلةٌ، فقد أَهْمَلَها العلماءُ قديماً وحديثاً، وقتلوها بحثاً، وبذلوا فيه غايةَ الوُسْعِ[64].

ومثل ما ذَكَره من: "أنه وَجَد أنه لا يكاد يُوجَد في كتب الحديث كلِّها - مما سَمَّوْه صحيحاً أو حسناً- حديثٌ قد جاء على حقيقة لفظِه ومُحكَم تركيبِه..."[65].

ومثل قولِه: "ولما كان هذا البحثُ لم يُعْنَ به أحدٌ مِن قبل... رأيتُ أن أُسَوِّي منه كتاباً مُبَوَّباً جامعاً أُذِيْعُه على النَّاس حتى يكونوا على بَيِّنَةٍ من أمر الحديث المحمَّدي"[66].

وقد اعتمد أبو رَيَّة في التدليل على بعض ما ذهب إليه من آرائه تلك على كلام المستشرقين، وأكثَرَ من الاستشهاد بأحاديث موضوعة، والتي ساعدته كثيراً على ما يريد ويهوى من آرائه، وتَحَامَل تَحَامُلاً شديداً على الصَّحابي الجليل وراوية الحديث أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه. فقد رَدَّ على شُبُهاته وافتراءاته على السُّنَّةِ غيرُ واحدٍ من العلماء الغَيارى، وأشبعوا فيها القولَ.

(3) وأمَّا "الأستاذ أحمد أمين" فقد تحدَّث في كتابه "فَجْر الإسلام" عن تاريخ السُّنَّة منذ عهد النُّبُوَّة إلى آخِر عهد الأُمَوِيِّيْنَ، وتَحامَلَ فيه على جماعة من الصَّحابة والتابعين رضي الله عنهم.

ثم طَعَن على المحدِّثين وكُتُبِ الحديث، في كتابَين آخَرين له "ضُحَى الإسلام" و"ظُهْر الإسلام"، وقال في كتابه الأوَّل - "ضُحَى الإسلام" - عند كلامه عن نَقْد المْتْن: "وقد وَضَع العلماءُ للجرح والتعديل قواعدَ ليس هنا محلّ ذِكْرِها، ولكنَّهم - والحَقّ يُقال - عُنُوْا بنَقْد الإسنادِ أكثر مِمَّا عُنُوْا بنَقْد المْتْنِ، فقَلَّ أن تظفر منهم بنَقْدٍ من ناحية أنْ ما نُسِبَ إلى النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم لا يتفق والظروف التي قِيل فيها، أو أنَّ الحوادث التاريخة الثابتة تُناقِضه، أو أنَّ عبارة الحديثِ نوعٌ من التعبير الفلسفي يُخالِف المألوفَ في تعبير النبيّ، أو أنَّ الحديث أَشْبَهُ بشُروطه وقُيودِه بمتون الفقه، ولن تظفر منهم في هذا البابِ بعُشْر مِعْشَار ما عُنُوْا به من جرح الرِّجال وتعديلِهم، حتى نرى البخاريَّ نفسَه - على جليل قدرِه ودقيق بحثِه - يُثبِت أحاديثَ دَلَّتْ الحوادثُ الزمنيةُ والمشاهدةُ التجريبيةُ على أنها غيرُ صحيحةٍ لاقتصاره على نَقْد الرِّجال"[67].

وقال في كتابه الآخَر "ظُهْر الإسلام" في معرض كلامِه عن المحدِّثين ما نَصُّه: "وفي الحقّ: إنَّ المحدِّثين عُنُوْا عنايةً تامَّةً بالنَّقْد الخارجيّ..."، ثم قال: "ولكنَّهم لم يتوسَّعوا كثيراً في النَّقْد الداخِليّ، فلم يَعرِضُوا لِمْتْن الحديثِ: هل ينطبق على الواقع أم لا؟"[68].

وهذا ما ذَكَره أحمدُ أمين عن المحدِّثين أنهم لم يُعْنُوْا بنَقْد المْتْنِ كعنايتهم بنَقْد السَّنَدِ؛ هو افتراءٌ منه عليهم؛ لأنَّ سبب عدمِ عنايةِ المحدِّثين بنَقْد المْتْنِ هو أنَّ نَقْد السَّنَدِ كان خُطوةً أُوْلَى لهم بطبيعتها، إذْ ليس للشَّهادة قِيمةٌ إذا كان الشَّاهدُ ثقةً، والرِّوايةُ والشَّهادةُ صِنْوان في هذا. فإذا ما توفّر مثل عناية المحدِّثين بنَقْد السَّنَدِ، ودِقَّةِ ما اشترطوه في الرَّاوي من ضبطٍ ويقظةٍ، وصلاحٍ وبَرَاءَةٍ من الهوى؛ فقد صارت الحاجةُ إلى نَقْد المْتْنِ قليلةٌ بطبيعتها، ولعلّنا لا نجد مَتْناً خليقاً بالثِّقة، إلاَّ وسَنَدُه أخلَقُ بذلك[69].

هذه بعضُ آراء وأفكارِ أصحاب هذه المدرسةِ في السُّنَّة النبوية وأئمّتِها، والتي يظهر من بعضِها استخفافٌ صريحٌ من السُّنَّة، وتَحامُلٌ شديدٌ على أئمّتها.

وفي حقيقة الأمر أنَّ الكثيرين منهم لم يكونوا مُستخِفّين من السُّنَّة ومُستهينين بها فحسب، بل كانوا في حياتهم الخاصَّة مُستهتِرين بالدِّيْن وشعائرِه أيضاً، كما يَدُلُّنا على ذلك بعضُ ما ذَكَره نجلُ أحمد أمين "الأستاذ جلال أمين" عن والده في كتابه "ماذا عَلَّمَتْني الحياةُ"، حيث يقول في أحد مواضعه: "نعم! لقد مَرَّتْ بأبي فترةٌ كان موقفُه من الدِّيْن ينطوي على بعض الفتور والشَّكّ"[70]، وكرَّر جلال أمين القولَ في أكثر من موضعٍ من كتابه المذكور أنه لم يَرَ أباه أبداً يصلِّي، أو يصوم، أو يقوم بأيّ شعيرةٍ من شعائر الإسلام.

ومثلُ ذلك قد ذكره أيضاً الشيخُ عبد الحيّ الحسني في ترجمة سَيِّد أحمد خَانْ - كما أسلفت في

المطلب الأوّل - أنه كان قليلَ البِضَاعةِ في العلوم الشَّرعية، ومُستهتِراً بالدِّيْن وشعائرِه، وأنه لم يُتقِن فَنّاً، وتصانيفُه شاهدةٌ على ذلك، فإنْ رأيتَ مصنَّفاتِه علمتَ أنه كان كبيرَ العقلِ، قليلَ العِلْمِ، ومع ذلك كان قليلَ العملِ، لا يصلّي ولا يصوم غالباً!!![71].

هذه شهاداتٌ في بعض هؤلاء مُنكِري السُّنَّةِ والْمُستهتِرين بالدِّيْن وشعائرِه، مِن الذين عَرَفُوهم عن كثبٍ وخَبَرُوا أحوالَهم.

الخاتمة:

هذا ما تيسَّر لي في هذا البحث من تسليط الضَّوء على بعض أهَمّ وأشهَر الاتّجهات والمدارس الفِكرية المعاصرة التي ذهبت إلى التشكيك في السُّنَّة النبوية وإثارة الشُّبُهات في حُجّيتها، ودَعَتْ إلى إنكارها كُلّياً أم جُزئياً. ويُستنتَج مما تقدَّم في هذا البحثِ:

1) أنَّ لظاهِرة "إنكار السُّنَّة" جُذُوْراً عميقةً في التَّاريخ، حيثُ ظهرت بوادرُها في القرن الأوّل الهجري في عهد الصَّحابة والتَّابعين رضي الله عنهم، وكانت بدايتُها عند بعضِهم بسبب عدم معرفة قِيمة السُّنَّةِ كمصدرٍ ثانٍ للتشريع، فحاولوا البحث عن كافَّة المسائل في القرآن الكريم وحده دُوْنَ السُّنَّةِ، وهم لم يكونوا يُمثِّلون فِرقةً ما أو اتّجاهاً جماعياً. ثم تطوَّرت الأمورُ مع مُرور الأيام لَمّا نجح أعداءُ الإسلام من اليهود والفُرْسِ في تشتيت شَمْلِ الأُمَّة وتفريقِ جمعِها؛ فنشأ هناك العديدُ من الفِرَق والطَّوائف التي ذهبت إلى إنكار بعض جوانب السُّنَّةِ اتّباعاً لهواها، أو اختارت لتصحيح الحديث وتضعيفه قواعدَ لا تتّفق مع أصول المحدِّثين من أهل السُّنَّة والجماعة، ومِن أبرَزِ تلك الفِرَقِ: "الشِّيْعَة"، و"الْخَوَارِج"، و"الْمُعْتَزِلَة".

2) أنَّه قد ظَهَر في العصرِ الحديثِ العديدُ من الْمُحاوَلات الطَّائشة للتشكيك في حُجّيّة السُّنَّة النبوية، والدعوةِ إلى إنكارها، وإفقادِ ثقةِ المسلمين بها، في صُوَرٍ مختلفةٍ من الاتّجاهات والمدارس كالاتّجاه الاستشراقيّ والمدرسة العَقْلاَنِيّة والعَصْرَانِيّة والقُرْآنِيّة، وغيرها التي أثارت في السُّنَّةِ الكثيرَ من الْمَطَاعِن والشُّبُهات والتشكيكات والاعتراضات.

3) أنَّ الدافع الرئيسي لإنكار السُّنَّة عند بعض المستغربين والمتنوّرين لأنَّها تَتَعارَضُ مع أهوائهم ودعواتهم، ومناهجِ حياتهم، فاستهدفوا السُّنَّةَ، واعتبروها أكبرَ عائقٍ أمامَ تحقيق أغراضِهم وهدفهم لنقل الْجِيل الإسلامي المعاصر من حضارةٍ إسلاميةٍ إلى حضارةٍ غربيةٍ ماديةٍ؛ ولأجل ذلك قد عارَضُوا السُّنَّةَ مُعارَضةً قويةً، وأثاروا في حُجّيتها وقيمتها الشُّكُوْكَ والشُّبُهات.

4) أنَّ علماء المسلمين الغَيُورين على الدِّيْن الحنيف والسُّنَّة النبوية المشرَّفة قد نهضوا لمقاوَمة تلك الاتّجهاتِ والمدارس، وفَنَّدُوا مَزَاعِمَ ومَطَاعِنَ ومُفتَرَيات واعتراضات أصحابِها عن طريق مؤلَّفاتهم ومقالاتهم بالرُّدود الْمُفْحِمَة الموفَّقة؛ وذلك تصديقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُوْنَ﴾ [الحجر: 9]، وقولِ رسوله المصطفى عليه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ: «لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّ يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُوْنَ عَلَى النَّاسِ»[72]، وقوله: «يَحْمِلُ هذا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُوْلُهُ، يَنْفُوْنَ عَنْهُ تَحْرِيْفَ الْغَالِيْنَ، وانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ، وَتَأْوِيْلَ الْجَاهِلِيْنَ»[73]؛ ونتيجةً لذلك فإنَّ شِعَار السُّنَّةِ لم يَزَلْ عالياً، والدعوةَ إليها ما زالتْ قائمةً، وكَثُرَ الاعتناءُ بها دراسةً وتدريساً، تأليفاً وتحقيقاً، طباعةً ونشراً، حتى أصبح من المستحيل تجريدُ المسلمين منها.

هذه أهَمُّ النتائج التي توصّلتُ إليها من خلال هذا البحث، وآخِرُ دعواي أن الحمد لله ربّ العالَمين.

الهوامش

[1] ابن عبد البَرّ، أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي. جامع بيان العلم وفضله. (تحقيق: الأستاذ أبي الأشبال الزهيري. الرياض: دار ابن الجوزي. ط8. 1430هـ): (331/2) برقم: (2348).

Ibn Abd al-Barr, Abu Omar Yūsuf bin Abd al-Barr al-Qurṭubī. Jāmi' Bayān al-'Ilm wa Faḍlihī . Taḥqīq: Professor Abi Al-Ashbal Al-Zuhairī. Riyadh: Dar Ibn Al-Jawzī. 8th edition. 1430 A.H. (2/331), No. (2348).

[2] أخرجه الحاكم النيسابوري أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله، في المستدرك على الصحيحين. (تحقيق: الأستاذ مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. 1422هـ - 2002م)، (1/191، 192)، برقم: (372).

Narrated by al-Ḥākim al-Nisabūrī, Abu Abdullah Muḥammad bin Abdullah, in al-Mustadrak alā al-Ṣaḥīḥayn. (Research: Al-Ustad Muṣṭafā Abd al-Qādir Attā. Beirūt: Dar al-Kutub Al-Elamiya. 1. 1422 - 2002 AD), (1/191, 192), Number: (372).

[3] أخرجه الحاكم في المستدرك، (388/1، 389)، برقم: (946)، وقال: "رواته ثقات، مدنيون" ووافقه الذهبي.

Al-Mustadrak, ،(389 ،388/1), Number (946)

[4] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **الكفاية في علم الرواية**، (القاهرة: دار الكتب الحديثة. ط1. 1972م)، ص16.

Al-Khatīb Al-Baghdādī, Abu Bakr Aḥmed bin Ali bin Thābit. Al-Kifāyah fi 'Ilm al-Riwāyah, (Cairo: Modern Book House. 1 edition. 1972 AD), p. 16.

[5] السباعي، مصطفى. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (القاهرة: دار السلام. ط4. 1429هـ - 2008م)، ص160.

Al-Sebāeī, Muṣṭafa. Al-Sunnah wa Makānatuhā fi al-Tashrī' al-Islami, (Cairo: Dar al-Salam. 4th edition 1429 AH - 2008 AD), p. 160.

[6] الأعظمي، محمَّد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، (بيروت: المكتب الإسلامي. ط1. 1400هـ - 1980م)، (22/1).

Al-A'ẓamī, Muḥammad Muṣṭafa, Dirāsāt fi al-Ḥadīth al-Nabawī wa Tārīkh Tadwīnihī, (Beirūt: Maktab al-Islami. 1st Edition. 1400 AH - 1980 AD), (1/22).

[7] انظر: الغوري، سيد عبد الماجد، إنكار السنة: تاريخه وفِرَقه ودوافعه، (بيروت: دار ابن كثير. ط1. 1439هـ - 2018م)،ص 47.

See: Al-Ghawrī, Syed Abdel-Mājid, Inkār al-Sunnah wa Firaquhū wa Dawāfī'uhū: (Beirūt: Dar Ibn Katheer. 1st edition. 1439 AH - 2018 AD), p. 47.

[8] انظر: السباعي، مصطفى، الاستشراق والمستشرقون وما لهم وما عليهم، (بيروت: دار الوراق والمكتب الإسلامي. ط1. 1420هـ - 1999م)، ص14.

See: Al-Sābā'ī, Muṣṭafa, As-Isteshrāq Wal-Mustasharqūn, wa Mā lahum wa Mā Alaihim, (Beirūt: Dar Al-Warraq and Al-Maktab Al-Islami. 1st edition 1420 AH - 1999 AD), p. 14.

[9] إبراهيم النعمة، السنة النبوية في مواجهة التحديات: شبهات وردود. (عَمّان: دار الفرقان. ط: 1. 1435هـ - 2015م)،ص 114.

Ibrāhim Al-Nama'ah, al-Sunnah al-Nabawiyyah fi Mawājiha al-Taḥaddiyāt, Shubhāt wa Wurūd (Ummān: Dar Al-Furqān. I: 1.1435 AH - 2015 AD). p. 114.

[10] انظر: وزان عدنان محمَّد، الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر، (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامية. ط1. 1404هـ - 1984م)، ص49، والسباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص177، 179.

See: Wazzan Adnan Muḥammad, Orientalism and Orientalists Point of View, (Makkah Al-Mukarramah: The Islamic World League. 1st edition 1404 AH - 1984 AD), p.

[11] عزية علي طه، منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل، (بيروت: مؤسسة الرسالة. ط2. 1417هـ - 1996م)، ص 61، 62.

Aziya Ali Ṭuāhā, Manahj Jam' al-Sunnah wa Jam' al-Anājīl, (Beirūt: Mu'assisah Al-Risala. 2nd Edition. 1417 AH - 1996 AD), pp. 61, 62.

[12] أخرجه ابن ماجه أبو عبد الله محمَّد بن يزيد الرَبْعي القزويني، في مقدمة السُّنَن، (الرياض: دار السلام. ط1. 1420 هـ)، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، برقم: (43)، عن العرباض بن سارية رضي الله عنه، وهو حديث صحيح.

It was included by Ibn Mājah Abu Abdullah Muḥammad bin Yazīd Ar-Rib'ī Al-Qazwīnī,fi Muqaddimah al-Sunan, (Riyādh: Dar Al-Salām. 1st edition 1420 AH),

Chapter: Following the Sunnah of the Rightly Guided Caliphs, No. (43), on the authority of Al-Irbāḍ bin Sāriyah, may God be pleased with him, Ḥadīth Ṣaḥīḥ.

[13] أخرجه الحاكم في "المستدرك"، كتاب: العلم، برقم: (319)، (172/1)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصحَّحه.
Al-Ḥākim included it in "Al-Mustadrak", Book: Knowledge, No. (319), (1/172), on the authority of Abu Hurairah, may God be pleased with him, and he declared it authentic.

[14] ابن عساكر الدمشقي، أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق، (تحقيق: أبي عبد الله علي عاشور الجنوبي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط1. 1321هـ - 2001م)، (54/66).
Ibn Asākir al-Dimashqī, Abu al-Qāsim Ali ibn al-Ḥasan, Tārīkh Madinah Demashq, (Taḥqīq: Abu Abdullah Ali Āshūr al-Junūbī. Beirūt: Dar Iḥyā al-Turāth al-Arabi. 1st edition 1321 AH - 2001 AD), (54/66).

[15] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، شرف أصحاب الحديث، (تحقيق: الدكتور محمَّد سعيد خطيب أوغلو. أنقرة: كلية الإلهيات. ط1. 1971م)، ص 96.
Al-Khatīb Al-Baghdādī, Abu Bakr Aḥmed bin Ali bin Thābit, Sharaf Aṣḥāb Al-Ḥadīth, (Taḥqīq: Dr. Muḥammad Sa'īd Khatīb Oglu. Ankara: Kulliyah Ilāhiyāṭ. 1st Edition. 1971 AD), p. 96.

[16] الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، (تحقيق: شعيب الأرناؤط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1. 1401هـ)، (347/2).
Al-Dhahabī, Abu Abdullah Shams al-Din Muḥammad bin Ahmad, Siyar A'lām al-Nubalā' , (Taḥqīq: Shuaib al-Arna`ūt and others, Beirūt: Al-Risālah Foundation, 1st edition, 1401 AH), (2/347).

[17] المرجع السابق: (351/2).
Ibid, (2/351)

[18] أخرجه مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، في مقدمة المسند الصحيح المختصر، (الرياض: دار السلام. ط1. 1419هـ - 1998م)، باب: تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم: (3)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
It was included by Muslim, Abu Al-Hussein Muslim bin Al-Ḥajjāj Al-Qushayrī, fi Muqaddimah al-Musnad Al-Ṣaḥīḥ Al-Qushayrī, (Riyādh: Dar Al-Salam. 1st Edition. 1419 AH - 1998 AD), Chapter: The Intensification of Lying to the Messenger of God, may God's prayers and peace be upon him, with No. (3), on the authority of Abu Hurairah May Allah be pleased with him.

[19] انظر أمثلة ذلك في كتاب "شرف أصحاب الحديث" للحافظ الخطيب البغدادي.
See examples of this in the book "Sharaf Aṣḥāb Al-Ḥadīth" by Al-Khatīb Al-Baghdādī.

[20] انظر: صحيح مسلم، كتاب: التوبة، باب: في سعة رحمة الله تعالى على المؤمنين، رقم الحديث: (2767).
See: Ṣaḥīḥ Muslim, Book: Repentance, Chapter: In the abundance of God's mercy upon the believers, Ḥadīth No.: (2767).

[21] عتر، نور الدين الحلبي، منهج النقد في علوم الحديث، (دمشق: دار الفكر. ط 3. 1418هـ)، ص242، 243.
Atar, Nūr al-Din al-Ḥalabī, Manhaj al-Naqd fi 'Ulūm al-Ḥadīth, (Damascus: Dar al-Fikr. 3rd edition. 1418 AH.), pp. 242, 243.

[22] انظر: ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله شمس الدين محمَّد بن أبي بكر الدمشقي، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. ط11. 1425هـ - 2004م)، ص: 44، وشواط، حسين محمد، حجية السنة وتاريخها، (القاهرة: الجامعة الأمريكية. ط1. 1425هـ - 2004م)، ص: 274.
See: Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Abu Abdullah Shams al-Din Muḥammad ibn Abi Bakr al-Dimashqī, al-Manār al-Munīf in al-Ṣaḥīḥ and al-Ḍa'īf, (Taḥqīq: Sheikh Abd al-Fattāḥ Abu Ghuddah. Aleppo: Maktab Maṭbu'āt al-Islamiyyah . 11th edition 1425 AH - 2004 AD), p.44, Shawāt, Hussein Muḥammad, Ḥujjiyah al-Sunnah wa Tārīkhuhā (Cairo: al-Jāmi'ah al-Amrīkiyyah, 1st edition, 1425 AH - 2004 AD), p. 274.

[23] انظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تقييد العلم، (تحقيق: الدكتور يوسف العش. بيروت: دار إحياء السنة النبوية. ط1. 1395هـ - 1975م)، ص: 107.
See: Al-Khatīb Al-Baghdādī, Abu Bakr Aḥmed bin Ali bin Thābit, Taqyīd al-'Ilm, (Taḥqīq: Dr. Youssef Al-Ash. Beirūt: Dar Ihya Al-Sunnah Al-Nabawiyyah. 1st edition. 1395 AH - 1975 AD), p.: 107.

[24] شواط، حجية السنة وتاريخها، ص: 274.

Ḥujjiyah al-Sunnah wa Tārīkhuhā, pg. 274

[25] انظر: الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص: 107، والذهبي، سير أعلام النبلاء: (334/5).
See: Al-Khatīb Al-Baghdādī, Taqyīd al-'Ilm, p. 107, and Al-Dhahabī, Siyar A'lām Al-Nubalā': (5/334).

[26] السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص: 248.
Al-Sunnah wa Makānatuhā fi al-Tashrī' al-Islami, pg. 248

[27] البسطامي، محمد سعيد، مفهوم تجديد الدين، (الكويت: دار الدعوة. ط1. 1405هـ)، ص: 96، 97.
Al-Basṭāmī, Muḥammad Sa'īd, Mafhūm Tajdīd al-Din, (Kuwait: Dar Al-Da`wa. 1st Edition. 1405 AH), p.: 96, 97.

[28] الخيرآبادي، محمد أبو الليث، اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها، (سلانجور،ماليزيا: دار الشاكر. ط.1. 1432هـ)، ص: 81.
Al-Khairābādī, Muḥammad Abu Al-Laith, Ittihājat fi Dirāsāt al-Sunnah Qadīmuhā wa Ḥadīthuhā (Slanjor, Malaysia: Dar Al-Shaker. I.1. 1432 AH), p.: 81.

[29] أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ط1. 1948م)، ص: 130، 131.
Aḥmed Amin, Zu'amā al-Iṣlāḥ fi al-Aṣr al-Ḥadīth (Cairo: Maktabah Al-Nahḍa Al-Miṣrya. 1st edition, 1948 AD), pp. 130, 131.

[30] انظر: النمر، عبد المنعم، كفاح المسلمين في تحرير الهند، (القاهرة: مكتبة وهبة. ط1. 1384هـ)، ص: 44، 45. وصلاح الدين مقبول أحمد، زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً، (الرياض: دار عالم الكتب. ط1. 1409هـ - 1998م)، ص: 94.
See: Al-Nimr, Abdel-Moneim, Kuffāḥ al-Muslimīn fi Taḥrīr al-Hind, (Cairo: Wahba Library. 1st Edition. 1384 AH), pp.: 44, 45. Wa Ṣalāḥ al-Din Maqbūl Aḥmed, Zawābi' fi Wajh al-Sunnah Qadīman wa Ḥadīthan, (Riyadh: Dar Alam al-Kutub. 1st Edition 1409 AH - 1998 AD), p.: 94.

[31] محمد إسماعيل خان، مقالات سيد أحمد خان، (لاهور: مطبعة زرين آرت. ط1. 1962م)، (23/1).
Muḥammad Ismā'īl Khan, Articles by Syed Aḥmed Khan, (Lahore: Zarīn Art Press. 1st edition, 1962 AD), (1/23).

[32] المرجع السابق: (49/1).
Ibid, (1/49)

[33] المرجع السابق: (69/1).
Ibid, (1/69)

[34] المرجع السابق: (23/1، 40).
Ibid, (1/23,40)

[35] الخيرآبادي، اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها، ص: 85.
Ettijāhāt in Sunnah Studies, Old and New, p.: 85.

[36] الحسني، عبد الحي بن فخر الدين، نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، (بيروت: دار ابن حزم. ط1. 1420هـ - 1999م)، (1175/8).
Al-Ḥassani, Abd al-Ḥay bin Fakhr al-Dīn, Nuzhat al-Khawāṭir bahja al-Maṣāmi' wa al-Nawazir, (Beirūt: Dar Ibn Ḥazm. 1st edition. 1420 AH - 1999 AD), (8/1175).

[37] الأزهري، مقتدى أحسن، منكرو السنة في الهند. (بيروت: المكتبة العصرية. ط1. 1400هـ)، (212/2).
Al-Azharī, Muqtada Aḥsan, deniers of the Sunnah in India. (Beirūt: Al-Maktaba Al-Asriyya. 1st Edition. 1400 AH), (2/212).

[38] خادم حسين إلهي بخش، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، (الطائف: مكتبة الصديق. ط1. 1989م)، ص: 100.
Khādim Ḥussain Elahī Bakhsh, The Qur'anists and Their Suspicions About the Sunnah, (Taif: Al-Siddiq Library. 1st Edition. 1989 AD), p.: 100.

[39] انظر مقدمة الشيخ سيد سليمان الندوي لـ"تدوين الحديث" للشيخ مناظر أحسن الكيلاني، (ترجمة: الدكتور عبد الرزاق إسكندر. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط1. 2004م)، ص: 23.
See Sheikh Syed Suleiman Al-Nadawī's introduction to "Tadwīn Al-Ḥadīth" by Sheikh Manāzir Aḥsan Al-Kilanī, (Translation: Dr. Abd Al-Razzaq Iskandar. Beirūt: Dar Al-Gharb Al-Islami. 1st edition. 2004 AD), p.: 23.

[40] صلاح الدين مقبول أحمد، زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً، ص: 94.
Zawābi' fi Wajh al-Sunnah Qadīman wa Ḥadīthan, p.: 94.

[41] السلفي، محمد لقمان، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً، (الرياض: دار الداعي. ط2. 1420هـ)، ص: 457، 458.
Al-Salafī, Muḥammad Luqman, The Interest of the Modernists in Criticizing the Ḥadīth, with its Sanad and Text, (Riyadh: Dar Al-Daa'i. 2nd edition 1420 AH), p.: 457, 458.

[42] الأزهري، منكرو السنة في الهند: (2/212).
Munkiru al-Sunnah fi al-Hind: (2/212).

[43] صلاح الدين مقبول أحمد، زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً، ص: 98.
Zawābi' fi Wajh al-Sunnah Qadīman wa Ḥadīthan, pg. 98

[44] الأزهري، منكرو السنة في الهند، (2/213).
Munkiru al-Sunnah fi al-Hind: (2/213).

[45] المرجع السابق: (2/213).
Munkiru al-Sunnah fi al-Hind: (2/213).

[46] المرجع السابق: (2/213، 214).
Munkiru al-Sunnah fi al-Hind: (2/213, 214).

[47] انظر: المودودي، أبو الأعلى، مكانة السنة التشريعية، (لاهور: مطبعة نور عالم. ط4. 1977م)، ص: 16.
See: Al-Mawdūdī, Abū Al-A'lā, Makanah al-Sunnah al-Tashrī'yyah, (Lahore: Noor Alam Press. 4th Edition. 1977 AD), p.: 16.

[48] أخرجه البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي، في "معرفة السنن والآثار"، (تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. دمشق: دار قتيبة. ط1. 1412هـ - 1991م)، باب: الحجة في تثبيت خبر الواحد، (1/9).
It was included by Al-Bayhaqī, Aḥmed bin Al-Hussein bin Ali Al-Khosroujerdī, in "Ma'rifat Al-Sunan wa'l-Āthār", (Taḥqīq: Dr. Abd Al-Mu'ṭī Amin Qalajī. Damascus: Dar Qutayba. 1st edition. 1412 AH - 1991 AD), Chapter: The argument in confirming the news of the one, (1/9).

[49] السلفي، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً، ص: 458، 459.
The Interest of the Modernists in Criticizing the Ḥadīth, with its Sanad and Text, pg. 458-459

[50] العودة، سلمان بن فهد، في حوار هادئ مع محمَّد الغزالي، (الرياض: دار الهجرة. ط2. 1410هـ)، ص: 9.
Al-Awda, Salman bin Fahd, in a quiet dialogue with Muhammad Al-Ghazali, (Riyadh: Dar Al-Hijrah. 2nd edition. 1410 AH), p.: 9.

[51] الخيرآبادي، اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها، ص: 81.
Ettijāhāt in Sunnah Studies, Old and New, p.: 81

[52] البخاري، أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل الجعفي،الجامع المسند الصحيح، (بيروت: دار الكتب العلمية. ط5. 1428هـ - 2007م)، كتاب: الطب، باب: السحر، برقم : (5766).
Al-Bukhārī, Abu Abdullah Muḥammad bin Ismā'īl Al-Ja'fī, Al-Jāmī Al-Musnad Al-Ṣaḥīḥ, (Beirūt: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya. 5th edition 1428 AH - 2007 AD), Book: Medicine, Chapter: Magic, No. (5766).

[53] عبد الموجود، محمَّد عبد اللطيف، السنة بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم، (القاهرة: الناشر: المؤلف نفسه. ط2. 1411هـ - 1990م)، ص: 210، 211.
Abd al-Mawjūd, Muḥammad Abd al-Latīf, Sunnah between Advocates of Sedition and Advocates of Knowledge, (Cairo: Publisher: The same author. 2nd edition 1411 AH - 1990 AD), pp. 210, 211.

[54] المرجع السابق، ص: 210، 211.
Ibid, pg. 210, 211

[55] أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الطب، باب: السحر، رقم الحديث: (5765) و(5766)، ومسلم في الصحيح، كتاب: الطب، باب: السحر، رقم الحديث: (2189)، كلاهما عن عائشة رضي الله عنهما.
It was included by Al-Bukhari in Al-Ṣaḥīḥ, Book: Medicine, Chapter: Magic, Ḥadīth Number: (5765) and (5766), and Muslim in Al-Ṣaḥīḥ, Book: Medicine, Chapter: Magic, Ḥadīth Number: (2189), both of them on the authority of Ā'ishah, may God be pleased with them.

[56] عبد الموجود، السنة بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم، ص: 212.
Sunnah between the advocates of sedition and the claimants of knowledge, p.: 212.

[57] يعني: الشيخَ محمَّد عبده.

[58] الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسرون، (القاهرة: دار الحديث. ط1. 1426هـ - 2005م)، (2/504).
Al-Dhahabī, Muḥammad Hussein, al-Tafsīr wa al-Mufassirūn, (Cairo: Dar Al-Ḥadīth. 1st Edition. 1426 AH - 2005 AD), (2/504).

[59] أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: العلم، (171/1)، برقم: (318)، وصحَّحه.
Al-Mustadrak, Kitāb al-‘Ilm (1/171) No. 318

[60] أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: العلم، (172/1)، برقم: (319)، وصحَّحه.
Al-Mustadrak, Kitāb al-‘Ilm (1/172) No. 319

[61] الشربيني، عماد السيد محمد إسماعيل، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام ومناقشها والرد عليها، (المنصورة: دار اليقين. ط1. 1423هـ - 2002م)، ص: 1062.
Al-Sherbiny, Imad Al-Sayyid Muḥammad Ismāīl, The Prophet’s Sunnah in the Writings of the Enemies of Islam and Discussing and Replying To It, (Mansoura: Dar Al-Yaqin. 1st Edition. 1423 AH - 2002 AD), p.: 1062.

[62] انظر: ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد، تأويل مختلف الحديث، (بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. د. ت)، ص: 240.
See: Ibn Qutayba al-Dinourī, Abu Muḥammad Abdullah ibn Abd al-Mājid, Ta’wīl Mukhtalif al-Ḥadīth, (Beirūt: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. 1st edition. D.T), p.: 240.

[63] محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمَّدية، (القاهرة: دار المعارف. ط6. 1994م)، ص: 5.
Mahmoud Abu Rayyah, Lights on the Muḥammadan Sunnah, (Cairo: Dar Al-Maarif. 6th Edition. 1994 AD), p.: 5.

[64] أبو شهبة، محمد بن محمد، دفاع عن السنة وردّ شُبَه المستشرقين والكُتَّاب المعاصرين، (بيروت: دار الجيل. ط1. 1411هـ)، ص: 35.
Abu Shahba, Muḥammad bin Muḥammad, Defending the Sunnah and Refuting Orientalists and Contemporary Writers, (Beirūt: Dar Al-Jil. 1st edition. 1411 AH), p.: 35.

[65] محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمَّدية، ص: 7.
Lights on the Muḥammadan Sunnah, pg.: 7.

[66] المرجع السابق، ص: 13.

[67] أحمد أمين، فجر الإسلام، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ط6. 1962م)، ص: 267، 268.
Aḥmed Amīn, Fajr of Islam, (Cairo: Egyptian Renaissance Bookshop. 6th Edition. 1962 AD), pp. 267, 268.

[68] أحمد أمين، ضحى الإسلام، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ط6. 1962م)، (2/130، 131).
Aḥmed Amīn, Dhuhā al-Islam, (Cairo: The Egyptian Renaissance Bookshop. 6th Edition. 1962 AD), (2/130, 131).

[69] السلفي، اهتمام المحدثين المحدِّثين بنقد الحديث سنداً ومتناً، ص: 474، 475.
Al-Salafī, The Interest of the Modernists in Criticizing the Ḥadīth with its Support and Text, pp.: 474, 475.

[70] جلال أمين، ماذا علَّمتني الحياة، (القاهرة: دار الشروق. ط2. 2007م)، ص: 319.
Jalal Amin, Mādha ‘Alamtanī al-Ḥayāh, (Qāhirah: Dar al-Shurūq, 2nd edition, 2007Ad, pg. 319)

[71] الحسني، نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، (1175/8).
Nuzhat al-Khawāṭir bahja al-Maṣāmi’ wa al-Nawazir, (8/1175)

[72] أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: الإمارة، باب: قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق...»، برقم: (1037)، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.
It was included by Muslim in Al-Ṣaḥīḥ, Book: Emirate, Chapter: His saying, may God’s prayers and peace be upon him: “A group of my nation will continue to prevail over the truth...”, No. (1037), on the authority of Mu’āwiyah bin Abi Sufyān, may God be pleased with him.

[73] أخرجه الخطيب البغدادي في "شرف أصحاب الحديث"، ص: 53، والعلائي أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيلكدي، في بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك ابن أنس، (بيروت: عالَم الكتب. ط1. 1985م)، ص: 34، وقال: "هذا حديث حسن غريب صحيح".
Narrated by al-Khatīb al-Baghdādī in "Sharaf al-Aṣḥāb al-Ḥadīth", p. 53, and al-Alai Abu Saeed Salah al-Din Khalil bin Kilkadi, in al-Baghiyyah al-Mutmas fi Saba'iyyah Ḥadīth by Imam Mālik Ibn Anas, (Beirūt: Alam al-Kutub. i1. 1985), p. 34, and said : "This Ḥadīth Ḥasan Gharīb is Ṣaḥīḥ."